رسالة في المنطق

ايضاح المبهم في معاني السلم

حققها وقدم لها

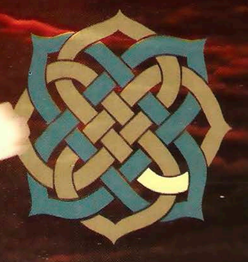
عمر فاروق الطباع

دكتوراه دولة في الآداب

تأليف

العلامة الشيخ

أحمد الدمنهوري



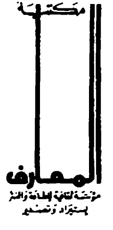


مكتبة المعارف

بيروت – لبنان

رسالة في المنطق

ايضاح المبهم في معاني السلم



يطلب من مكتبة المعارف ص.ب 1761 / 11 بيروت ــ لبنان

رسالة في المنطق
إيضاح المبهم في معاني السلم

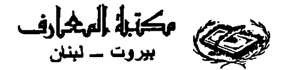
تأليف

العلاّمة الشيخ أحمد الدّمَنْهوري

حقّقها وقدّم لها

عمر فاروق الطبّاع

دكتوراه دولة في الآداب



مكتبة المعارف

بيروت – لبنان

مكتبة المعارف
بيروت - لبنان

الطبعة الثانية
1427هـ - 2006م
ISBN 9953-69-077-4

الإدارة العامة : كورنيش المزرعة - جامع عبد الناصر- بناية إسكندراني - ط2
هاتف وفاكس: 00961-1-653852/00961-1-653857
المكتبة والمستودعات :الطريق الجديدة - شارع حمد - بناية رحمة
هاتف وفاكس : 00961-1-640878
ص . ب 11/1761 - بيروت - لبنان
E-mail: maaref@cyberia.net.lb
WWW.al-maaref.com



مقدمة

بقلم: الدكتور عمر الطبّاع

●

درج بعض مؤرخي **الفكر الفلسفي بعامّة، واليوناني منه بخاصّة،** على التمييز بين **حقبتين**: حقبة ما قبل سقراط، وحقبة ما بعده.

والمتتبع لتاريخ الفكر المتأمل في طبيعة هاتين الحقبتين يقف ـ لا على التباين الواقع في كل من المرحلتين ـ، ولكن على سبب هذا التباين وما ينطوي عليه من أبعاد ودلالات محورية هامة:

فمرحلة ما قبل سقراط تمتد نحواً من قرنين، من **السادس إلى الرابع قبل الميلاد** وهي تشتمل على جهود المدارس الإغريقية وأعلامها في البحث عن **حقيقة «الوجود والحياة»**، ومن هذه المدارس **الإيونية والإيلية والفيثاغورية.**

وهذا البحث المومى إليه مزيج من العلم والحكمة والسياسة وهو ينطلق تقريباً من قول **طاليس زعيم المدرسة الإيونية** بأن الماء أصل الأشياء جميعاً، ويصل قمة تطوره على يد **زعماء المدرسة السوفسطائية** الذين ـ وهم يدحضون المذاهب التي تقدمتهم ـ **حملوا راية العدمية والتشكيك، واللاأدرية متخذين من جدليتهم سلاحاً هداماً منكرين وجود الوجود، نافين القدرة على اكتشاف الحقيقة، مؤكدين عجز الإنسان عن نقل ما قد يدركه إلى غيره أو الأخبار عنه.**

●

لجبه هذه العدمية السوفسطائية المثلثة الركائز والتي أنكرت الوجود ونفت إمكانية الوصول إلى حقائق موضوعية ومطلقة ـ ما دامت الأشياء ليست واحدة بالقياس إلى الجميع وما دامت المعرفة نسبيةً، ذاتية وجزئية ـ كان لا بدّ من **قيام فلسفة جديدة تدحض أباطيل السوفسطائيين ومغالطاتهم وتنقذ العقل من قبضة العدمية العمياء** وتعمل على تحصينه في وجه المواقف الانتهازية وهجمة أصحابها، . . . **فكانت حقبة سقراط وتلميذه أفلاطون، وأرسطو تلميذ أفلاطون**، الذين يمثلون في نظر المؤرخين أوج حضارة اليونان الفكرية أو صيف الفكر اليوناني في تعبير الدكتور عبد الرحمن بدوي المجازي.

●

وما دام ليس من شأن هذه المقدّمة الخوض في فلسفة هؤلاء الثلاثة الذين هم أعمدة الفكر اليوناني في أوج خصبه الحضاري، لأنّ ما ننشده هو مجرد الإشادة بالجامع المشترك بينهم الذي أدّى إلى **قيام نظرية المعرفة على أساس من تحديد فلسفة الماهية وقوانين الفكر المتمثلة في المنطق الأرسطي أو بالأحرى ما عرف بالمنطق الصوري**.

تتجلّى **الخطوة الأولى** في هذا السبيل بذلك **الدور المزدوج الذي قام به سقراط في هدم الجدلية السوفسطائية وتأسيس فلسفة جديدة** محورها المعطيات الثلاث المتميّزة التالية:

أولاً: **الانطلاق من وجود حقيقي** وثابت وجوهري **وهو وجود الماهية** بالقياس إلى الوجود الخارجي الثانوي.

ثانياً: **اعتماد منهج ديالكتيكي تحليلي** في دراسة ماهية الأشياء لاستخراج صفاتها المكوّنة.

ثالثاً: اتجاه هذه الفلسفة الجديدة أي **فلسفة الماهيات** نحو الإنسان وهي من هذه الزاوية فلسفة أخلاقية مثالية.

لهذا قال عبد الرحمن بدوي: «. . . **بينما كان اتجاه الفلسفة**

اليونانية في العصر الأول[1] إلى البحث في أصل الأشياء وجوهرها واعتبر هذا الجوهر جوهراً مادياً صرفاً كان اتجاهها في العصر الثاني إلى البحث في الماهيات أولاً، وإلى اعتبار أن الماهية الحقيقية أو الوجود الحقيقي ليس الوجود المادي بل الوجود الروحي أو وجود الماهيات».

وانطلاقاً من التركيز على الماهية بوصفها الوجود الحقيقي، وباعتبار أن البحث في الماهية معناه تقديم النظر على ما عداه وجعل العمل في سياق البحث النظري، **بات الفكر هو الركيزة الأولى في توليد المعرفة وصولاً إلى الحقيقة وإلى حقائق مشتركة لا نسبية**. وبهذا **ساد العقل وبالتالي القوانين العقلية التي تحكم عملية التفكير وما المنطق: وعلم المنطق إلا مجموع هذه القوانين** كما يفهم من جملة آراء الذين عتوا بتحديد طبيعة هذا العلم ووضعوا تعريفهم له.

●

يقول أرسطو في تعريف المنطق: بأنه **آلة العلم وموضوعه الحقيقي هو العلم نفسه** أو هو صورة العلم. ويشكل هذا التعريف السبيل الأول إلى تعريف هذه الآلة سواء في تاريخ الفكر العربي والإسلامي أو في تاريخ الفكر الغربي **الذي نهض بتأثير الحضارة العربية من ناحية وتفاعل العقل الأوروبي بعد العصور الوسيطة بمواطن الحضارة الإسلامية**:

١ ـ **يقول الفارابي**: «صناعة المنطق تعطي جملة القوانين التي شأنها أن تقوم العقل وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات»[2].

٢ ـ **فالمنطق ـ عند ابن سينا ـ هو الصناعة النظرية** التي تعرفنا من

---

(١) وهو العصر الذي شكلت المدرسة السوفسطائية ذروته ومفترقه.

(٢) **الفارابي**: إحصاء العلوم ص ١١.

أي الصور والمواد يكون **الحدّ الصحيح** الذي يسمى بالحقيقة **حدّاً**، والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة **برهاناً**[1].

٣ ـ **أما الغزالي** فقد عرف المنطق «**بأنه القانون الذي يميز صحيح الحدّ والقياس عن غيره**، فيتميز العلم اليقيني عما ليس يقيناً وكأنه الميزان أو المعيار للعلوم كلّها[2].

٤ ـ وإلى مثل هذه الآراء **اتجه الساري** في كتابه البصائر النّصيرية حين قال: **المنطق ـ قانون صناعي**[3] **عاصم للذهن عن الزلل؛ مميز للصواب في الرأي عن الخطأ** في العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته..

٥ ـ ولا تتجاوز ماهية المنطق عند أعلام اللاهوت وفلاسفة الغرب عن تلك الحدود التي ذهب إليها فلاسفة المشرق العربي، **فهو عند توما الأكويني الفن الذي يقودنا بنظام وسهولة وبدون خطأ في عمليات العقل الاستدلالية**[4].

٦ ـ **وهو عند فلاسفة** Port Royal **الفن الذي يقود الفكرة أحسن قيادة في معرفة الأشياء** سواء أن يتعلمها هو بنفسه أو أن يعلمها للآخرين.

٧ ـ ومما قاله وولف في هذا الصدد: **المنطق دراسة القواعد العامة للاستدلال الصحيح**[5]، وهو يعني استخراج حكم من آخر مفترضاً صحة هذا الحكم[6].

---

(١) ابن سينا: النجاة ص ٣.
(٢) **الغزالي**: مقاصد الفلاسفة ص ٣.
(٣) **كتاب البصائر** ص ٣.
(٤) **الساري**: البصائر.. ص ٣.
(٥) وولف Strudies in Logic.
(٦) **انظر**: المنطق الصوري علي سامي النشار ص ٦.

إن جملة هذه التعريفات التي تنبع أصلاً من تحديد أرسطو هذه الصناعة الفكرية إنما تكشف عن **وظيفة أولية واحدة وأساسية وهي الأخذ بيد الدارس، أو الباحث نحو حجة الصواب وتجنيبه الزلل** الذي يمكن أن يسقط في مهاويه بسبب من الأسباب التي تدخل فيما يسميه المناطقة **بواعث الخروج عن جادة الحق أو الحقيقة**، والتي يمكن تلخيصها في أمور من أبرزها:

- **غلبة الأهواء والميول الشخصية وتحكم العواطف** التي تسيغ للمرء الانحياز إلى الضلال أو الباطل. ولا ننسى أن الإنسان تستبد به مشاعره وأحاسيسه التي كثيراً ما تدفع به إلى تنكب الطريق السويّ.

- **عدم امتلاك الروية** التي تساعد على النظر السليم والتحليل الدقيق للأمور.

- **الافتقار إلى المعرفة** أو القصور في المعارف بعامّة. فمما لا ريب فيه أن **التفكير الصحيح إنما هو وليد الإدراك الواعي للمعطيات ولا وعي بغير بصيرة ولا بصيرة بغير تثبت. فالثقافة الواسعة هي السبيل الأول لتجنب الزلل وعثرات الأحكام**.

- وربما كان **القصور في اتقان أساليب الكلام** وتذوق ألفاظ اللغة وعدم الإلمام الواسع بالدلالات المفردة والتراكيب من الأسباب التي تجرّ أحياناً إلى مجانبة الواقع.

●

إن علم المنطق وسلّمه موضوع هذه الرسالة إنما هو المنطق المعروف باسم «**المنطق الصوري**»، والذي هو من إنجاز أرسطو بين فلاسفة اليونان دون أن يكون معنى ذلك إنكار دور من تقدمه ولا سيما أستاذه أفلاطون وقبله سقراط في هذه الحصيلة. نقول هذا كي نميز بين هذا المنطق الكلاسيكي القديم وبين **المنطق الحديث المتأخر** ظهوره عن الأول والذي عمد واضعه أول الأمر إلى انتقاد المنطق

النظري الأرسطي فوضعوا قواعده وأرسوا أصوله وفي طليعة هؤلاء المفكرين **فرانسيس بيكون وديكارت وراسل وهوايتهد وبوانكاريه وبياجيه وبيرس وديوي**.

وهذا المنطق الحديث يعرف أيضاً بالمنطق المادي وهو ذو فروع عديدة تبعاً لتشعب العلوم فهناك المنطق العام، والمنطق المتعالي والمنطق الثنائي، والتكويني والطليعي مما يطلب في مصادره المعروفة والمتداولة.

●

ويمكن القول بأن **الكلام على «المنطق الصوري» يستوجب الوقوف عند حدود هذا العلم وقضاياه، والبحث في الكلي والجزئيّ والمفهوم والماصدق، وصور العلاقة التي تربط بين الألفاظ كعلاقة الانطباق والانفصال وعلامة الشمول والتقاطع** التي يتطرق إليها الباحث في إطار هذا المنطق فمنها التحليلية والتركبية والشرطية والحملية.

وقد تكون القضايا الحملية من حيث الكم والكف موجبة وسالبة من حيث الكلية والجزئية. ولكل منها سور معين.

ومن القضايا المنطقية الاستغراق كاستغراق القضية الكلية الموضوع والسالبة المحمول.

ومن أبواب هذا العلم الاستدلال وهو نوعان: مباشر، وقياسي. وفي إطارهما تبحث **قوانين التقابل وشروط القياس**.

وقد **تطرق سلّم الدمنهوري إلى فصول هامّة تتصل بالمنطق الصوري ومنها الإشكال والبحث في الاستثنائي ولواحق القياس والحجة وأقسامها**.

وقد حرصنا في كل هذه المراحل من الرسالة على إيضاح الشرح والإحاطة إحاطة لطيفة بمشتملات هذا الموضوع ليأتي التحقيق

مستكملاً شروطه ومستنفذاً موجباته، كي تعطي هذه الرسالة أكلها ويجني دارسوها ثمارها المتوخاة.

ولما كان هذا العلم عسير المطلب، صعب المرتقى فقد أثبتنا في ذيل هذه الرسالة ثبتاً بالمراجع التي يمكن الاستنارة بها عند الضرورة ولا سيما بالقياس للريّضين الذين يؤثرون التعمق والانفتاح على مزيد من زوايا المنطق القديم الذي يشكل زاداً من المعرفة قميناً بالتحصيل لأنه ركيزة لا غنى عنها في الثقافة الجامعة، ومن أبسط الأدلة على صحة ما نقول كون **هذا اللون من الزاد الفكري يشتمل على الشروط الواجب توافرها للاستنتاج الصحيح.**

فالمنطق في جوهره إنما هو نظرية في الإثبات والاستدلال وبه ننتقل من المقدّمات السليمة إلى التحقّق من دقة مكوّنات العملية الفكرية برمتها لهذا قيل في تحديد أهميته: «**من الممكن أن يعد المنطق في مراحله الأولى تاريخاً طبيعياً لضروب الحجاج. فكما يدرس البيولوجي تركيب النباتات والحيوانات وعملها**، ويحاول أن يرى كيف ترتبط الأنواع المختلفة بعضها ببعض، **فكذلك يدرس المنطقي تركيب الأنماط المختلفة** من إقامة الحجة وعملها ويحاول أن يربط بينها في نسق منظم.

غير أن رجل المنطق لا يهتم إلا بتلك الجوانب من الحجاج التي تقبل الحجة بفضلها على أنها صحيحة. ومن الواضح أننا جميعاً نعتمد على الاستنتاج ليقدم لنا الكثير من المعرفة الموثوقة. وإن استنتاجاتنا قد تتفاوت في درجة الثقة به[1].

●

ولا شيء يساعد على إقناع المثقف ـ الحريص على كسب زاد

---

(١) الموسوعة الفلسفية المختصرة ص ٤٥٠، طبعة دار القلم بيروت.

واسع من المعرفة ـ بأهمية المنطق الصوري الأرسطي من أن الذين ينادون في العصور الحديثة بضرورة اتقان جوهر المنطق الجدلي، يعتبرون جميعاً المنطق الكلاسيكي الذي تتناوله هذه الرسالة تمهيداً لا غنى عنه في تحصيل المنطق في صوره وأشكاله المتطورة وفي هذا قول روزنتال: «إن المنطق الجدلي لا يرفض المنطق الصوري بل يظهر حدوده كشكل ضروري للتفكير المنطي».

إن هذا الرأي لا يحتاج إلى برهان فهو من قبيل المسلّمات، والاقتناع بصحته المثلى هي ولا ريب الحافز الذي حدا بمكتبة المعارف في بيروت على تحديث نشر «سلّم العلامة الدمنهوري»، وهي نفسها التي حملتني على القيام بتحقيق هذا المؤلّف وإعطائه صورته الجديدة والله نسأل الهداية والتوفيق.

بيروت ٣١ آذار ١٩٩٦



(١)

﴿ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴾

(قرآن كريم)[١]

---

(١) **قوله**: ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ جزء من الآية الكريمة «٣٥» من سورة الإسراء. ونص الآية الكامل: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾.

جاء في تفسير ابن كثير للآية المذكورة: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ﴾: أي من غير تطفيف ولا تبخسوا النّاس أشياءهم ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ﴾ وهو الميزان. قال مجاهد: هو العدل بالرومية. وقوله: ﴿ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾: أي الذي لا اعوجاج فيه ولا انحراف ولا اضطراب. وقوله: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾: أي خير لكم في معاشكم ومعادكم ولهذا قال: ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾: أي مآلاً ومنقلباً في آخرتكم.

ونفهم من معنى الآية الكريمة: ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾، وعلاقة ذلك بالعدل، وصلة هذه الآية بكتاب في «المنطق».. **أن هذا العلم في باب الكلام كالعدل في باب المعاملة وشؤون المعاش**. فلا توصف عبارة بصفة المنطق ولا كلام ولا رأي إلا إذا كانت هذه جميعاً تحمل معنى الاستقامة وليس بها انحراف عن جادة الصواب. هكذا نستوضح أن **المنطق من موازين القسط في الكلمة، والمنطقي من النّاس أو القول هو المطابق للصواب، والصواب هو الحق**. لهذا كان الإلمام ـ في رأي **العلاّمة الدمنهوري** ـ بقواعد هذا العلم المرقاة إلى أن يزن أحدنا قوله أو رأيه بالقسطاس المستقيم.

(٢)
توطئة الكتاب
للعلاّمة الدّمنهوري

●

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم للصواب، والصلاةُ والسّلامُ على سيدِنا محمد ﷺ الناطق بالحكمة وفصل الخطاب[١]، وعلى آله وأصحابه الكرام، والتّابعين ومن تبعهم بإحسان على الدوام[٢].

---

(١) **قوله**: الناطق بالحكمة أي المتكلّم بما أنطقه الله به من حكمة الإسلام الواردة في كتاب الله عزّ وجل وقد جاء في الحديث النبوي حول صفة القرآن بأنه «الذكر الحكيم»، وفسّر ذلك في «لسان العرب»: **بأنه الحاكم لكم وعليكم أو هو المحكم الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب. والحكمة لغةً عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأنفس العلوم، وصاحب الحكمة هو الحكيم.**

قال الأزهري: من صفات الله الحكم والحكيم والحاكم أي القاضي كما قال ابن الأثير وهذه جميعاً من أسماء الله الحسنى (انظر لسان العرب مادة حكم). **وقوله: فصل الخطاب**: الفصل هو التفريق بين الشيء وضدّه ولهذا اعتبر الله يوم القيامة يوم الفصل فقال: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ﴾ (الصافات: ٢١) أي يوم يجازي كلّ امرىء بعمله. وفي الآية أيضاً: «**وما أدراك ما يوم الفصل، وقول فصل**». أو قوله: «**إنه لقول فصل**». **وفصل الخطاب من** كلامه عزّ وجل. وفي التفسير فصل الخطاب هو البيّنة التي تفصل بين الحق والباطل، ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم. **ففصل الخطاب** إذاً هو البيان الفاصل القاطع. (**انظر اللسان مادة فصل**).

(٢) **وقوله: ومن تبعهم بإحسان** أي من اتبع سنّتهم أي جادة الحق التي أرسوا قواعدها وذللوها للمؤمنين، **والتذليل** ههنا بمعنى البيان الموضح لطبيعة هذه القواعد وهو الذي يذلل عناء البحث للوقوف على الأحكام القويمة الفاصلة.

وبعد:

فيقول **أحمد الدمنهوري** بلّغه الله الآمال، ورَزَقه التوفيق في الأقوال والأفعال: قد سألني بعض الطلبة المبتدئين، أن أشرح «سلم المنطق»[1] شرحاً يكون في غاية اللين، وأن لا أزيد على حلّ ألفاظه، ليظفر بفهم معناه من هو من حُفّاظه، فأجبته لذلك مستعيناً بالقادر المالك مسمياً إيّاه:

بـ «إيضاحُ المبهَم من معاني السُّلَّم»

طالباً من السميع البصير، أن ينفع به كما نفع بأصله[2]، إنّه على ذلك قدير.

---

(١) **سلم المنطق**: أي كتاب سلم المنطق وهو في الأصل **(السلم المنورق أي المرونق في علم المنطق) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»** (٢/ ٩٨٨) **بقوله**: - هو - أرجوزة في نظم إيساغوجي **للشيخ عبد الرحمن بن سيدي محمد الصغير أوله**:

الحمد لله الذي أخرجا ... نتائج الفكر لأرباب الحجا

نظمه سنة ٩٤١ وعمره إحدى وعشرون سنة، ثم شرحه. وأولُه: الحمد لله الذي جعل قلوب العلماء سموات تتجلّى فيها شموس المعارف.. إلخ.

- وإيساغوجي (Isagoge) كتاب وضعه فرفوريوس الصوري (Parphyrc)، وهو تلميذ أفلاطون ولفظة إيساغوجي يونانية معناها المقدّمة أو التوطئة وكان غرض فرفوريوس من هذا الكتاب أن يجعله مدخلاً للمقولات أو المنطق. **قام بنقل هذا الكتاب من السريانية إلى العربية كما جاء في الفهرست لابن النديم** كلٌّ من أبي عثمان الدمشقي وأيوب الرقّي. ومن الذين فسروا معانيه **ابن زرعة**، كما شرحه عدد كبير من الباحثين المشتغلين بهذا الحقل. ومن الأهمية بمكان التنبيه على أن المناطقة العرب جعلوا كتاب **إيساغوجي** واحداً من مجموعة مؤلفات أرسطو المنطقية التي تحمل عنوان **«الأورغانون»**.

(٢) **أراد بأصله**: الأرجوزة في المنطق التي نظمها الشيخ عبد الرحمن بن سيدي محمد الصغير والتي أطلق عليها مشروحة اسم **«السلم المنورق أي المرونق في علم المنطق»**. ويلاحظ أن الكتاب الأصل كان يعتوره الإبهام والغموض بدليل تسمية الدمنهوري شرحه باسم **«إيضاح المبهم من معاني السلم»**. والواقع أن هذا الإبهام نابع من طبيعة علم المنطق بالذات لأنه يحدّد القواعد الأساسية التي يواجهها الدارس في باب الفلسفة ولذلك وضع أرسطو أو فرفوريوس «إيساغوجي» ليكون مدخلاً أو مقدّمة للدراسات الفلسفية.

(٣)

شرح السلّم

قال رحمه[١] الله تعالى:

«الحَمْدُ لِلَّه الّذي قَدْ أَخْرَجا نتائجَ الفِكْرِ لأَرباب الحِجَا[٢]

---

(١) **قال رحمه الله**: الضمير المستتر في قال وضمير المفعول في رحمه عائدان إلى مؤلف الأرجوزة الشيخ عبد الرحمن بن سيدي محمد الصغير.

(٢) **قوله: الحمد لله الذي أخرجا**: الألف في أخرجا للإطلاق والإطلاق، هو أن نزيد حرف مدّ لإشباع حركة الرويّ في قافية أو فاصلة.

- **والإخراج**: مصدر أخرج بمعنى الإظهار وهذا تفسير **الشيخ الملوي** من معاصري الدمنهوري، وفسره الباجوري بالإيجاد واعتبر الإيجاد أحسن في الدلالة من الإظهار لأن المعنى بالإخراج نتائج الفكر في الشطر الثاني وحجته في ذلك أن ما نظهره يكون موجوداً قبل إظهاره ولكن ما نوجده نخرجه من حالة **اللاوجود** إلى **الوجود**، **فوجوده قبل إيجاده بالقوة** وحين بات موجوداً **صار موجوداً بالفعل**، وهذا أكثر ملاءمة لما يخرجه الله من نتائج الفكر.

وفي قول **الباجوري** نظر وهو يدعمه بالآية الكريمة: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ (البقرة: ٧٢).

فالإخراج بالقياس إلى قدرة الله ليس **إظهاراً** وحسب، بل **إيجاداً**. وفي هذا **قول الباجوري**: «والأحسن أن يفسر **بالإيجاد** لأنه أبلغ من **الإظهار** ولأن شأن الإظهار أن يكون لموجود قبل وما هنا ليس كذلك - وقد - في قوله **قد أخرجا** - للتحقيق، ومن المعلوم أن الموصول مع صلته في قوة المشتق، فقوله: الذي قد أخرجا في قوة المخرج، ولم يعبر به مع ورود إطلاقه عليه تعالى خلافاً لمن زعم عدم وروده..

- **قوله: نتائج الفكر**: **النتائج**: جمع نتيجة، يريد **النتائج** التي تنشأ عن الفكر وهي **لغةً** الثمرةُ والفائدة، **واصطلاحاً** القولُ اللازم من تسليم قولين لذاتهما وهو ما صرح به **الشيخ الملوي** في شرحه الكبير باب القياس.

ونقول بأن قول الملوي النتائج هي الثمرة والفائدة يتفق والدلالة الحديثة **فالنتيجة** (Conclusion) هي الثمرة كالخاتمة للكتاب فهي - من قبيل الوجوب - تشتمل على جوهر مسائله وقضاياه وما توصل الكاتب المؤلف إلى تقريره. وفي نظر=

وحطّ عنهم من سماء العقلِ كلَّ حِجابٍ من سَحابِ الْجَهلِ[1]
حتّى بدَتْ لهم شموسُ المَعْرِفة رأوا مخدراتِها مُنكَشِفَة»[2]

أقول:

أ ـ الحمدُ لغةً[3] الثناءُ بالكلام على المحمود بجميل صفاته، وعرفاً[4] فعلٌ ينبيء عن تعظيم المنعِم بسبب إنعامه على الحامد أو غيره.

ب ـ والشكُر لغةً هو الحمدُ اصطلاحاً مع إبدال الحامِد بالشاكِر، وعُرفاً صرفُ العبد جميع ما أنعمَ الله به عليه إلى ما خلق لأجله.

= المناطقة النتيجة قضية تلزم عن قضايا أخرى هي المقدّمات، أو هي القول اللازم من القياس. وجاء في كتاب النجاة لابن سينا:

«كل قياس اقتراني فإنما يكون عن مقدّمتين تشتركان في حدّ، وتفترقان في حدّين. فتكون الحدود ثلاثة. ومن شأن المشترك فيه أن يزول عن الوسط ويربط ما بين الحدّين الآخرين **فيكون ذلك هو اللازم أي النتيجة»**.

ـ **أرباب**: جمع ربّ والرب هو السيّد، وفسّر **الدمنهوري** اللفظة في سياق النص بالصاحب، **والحجا**: العقل. **جاء في اللسان**: الحجا مقصور العقل والفطنة، والجمع أحجاء. قال الأعشى:

إذ هيَ مثلُ الغُصنُ ميّالةٌ تروق عينَيْ ذي الحِجا الزائر

(1) **حطّ.. كل حجاب**: أي أزال وهتك وفي قوله: سماء العقل استعارة بجامع العلو والسمو، ومثل ذلك في قوله: سحاب الجهل فقد استعار السحب للجهل لأنه كما السحاب يحجب نور الشمس وضياءها، كذلك الجهل يحجب نور العقل وضياءه.

(2) **شموس المعرفة**: مجاز على سبيل تشبيه فعل المعارف في النفوس بفعل الشموس التي يكشف نورها عن حقائق الأشياء كما سيرد في شرح المؤلف لاحقاً.

(3) **قوله: لغة**: أي في التفسير اللغوي.

(4) **العرف** (Coutume- Custom): لغةً ما كان مرادفاً للعادة. **يقول الجرجاني في تعريفاته**: العرف ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطبائع بالقبول وهو حجة أيضاً لكنه أسرع إلى الفهم وكذا العادة (التعريفات ص ١٦٣).

ج ـ وتحقيقُ الكلام على البسملة والحمدلة والشكر والمدح لغةً وعُرفاً. والنسبة بين الثلاثة في رسالتنا «كشف اللثام، عن مخدرات الأفهام»[١].

د ـ والله عَلَمٌ على الذات الواجب الوجود[٢]. وأخرج بمعنى أظهر والنتائج جمع نتيجة وهي المقدمة اللازمة للمقدمتين كالعالم حادث اللازم لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث[٣].

هـ ـ والفكر حركة النفس في المعقولات[٤] وحركتها في المحسوسات تخييل[٥]، والأرباب جمع رب، والمراد به هنا الصاحب، والحجا العقل وهو مقصور.

● ومعنى البيت: الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول نتائج

---

(١) هذه الرسالة من مؤلفات الدمنهوري كما يفهم من سياق النّص.

(٢) **الواجب الوجود**: هو الله عزّ وجلّ. وواجب الوجود عند المتكلمين والفلاسفة هو الذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج إلى شيء خارج عن ذاته أصلاً.

(٣) **الحادث**: هو ما يكون مسبوقاً بالعدم، فالعالم حادث أخرجه الله بإرادته الأزلية أي أحدثه مخرجاً إياه من الوجود **بالقوة** (En Puissance) إلى الوجود **بالفعل**، أي الوجود **الممكن الحقيقي** (En acte).

(٤) **المعقولات**: المعقول (Intelligible) هو في مقابل **المحسوس** (Sensible). **والمعقولات** في الفلسفة القديمة ترادف الوجود الحقيقي أي الشيء في ذاته، لذلك سمّى أفلاطون **عالم المعقولات** عالم المثل المجردة الموجودة فوق العالم المحسوس. والمعقول هو الذي يمكن إدراك حقيقته وفهم طبيعته. وقد جعل ابن سينا وجود المعقولات بأوضاع ثلاثة:

- وجودها متكثرة في المحسوسات.
- **وجودها بعد الكثرة في العقل.**
- **وجودها قبل الكثرة في عالم المعقولات.**

(٥) **التخييل لغةً**: مصدر تخيّل الشيء له أي تشبه. يقال: **تخيّل** له أنه كذا أي **تشبّه**، وهذا ه **التخيّل الوهمي**. وهناك فرق بين التخيل الوهمي وبين **التخيّل الإبداعي** وهذا الأخير قوة ذهنية تساعد على تركيب صور من الإبداع بعناصر مستمدة من الوجود.

أفكارهم، وفي ذكر النتائج براعة استهلال[١].

وفي البيت سؤالان:

- الأول: لِمَ حمد بالجملة الاسمية ولم يحمد بالفعلية؟

- الثاني: لِمَ قدم الحمد على لله مع أن تقديم الاسم الكريم أهم؟

والجواب عن الأول أنه حمد المولى لذاته وذاته سبحانه ثابتة مستمرة. فناسب الحمد بالجملة الدالة على الثبات والدوام وهي الجملة الاسمية[٢].

وعن الثاني بأن المقام مقام الحمد وإن كان ذكر الله أهم في نفسه **فقدمت الأهمية العارضة[٣] على الأهمية الذاتية مراعاة للبلاغة[٤] التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحالة.**

---

(١) **الاستهلال:** مصدر استهلّ الكلام ونحوه بدأه. وفي القصيدة يعتبر الاستهلال من مرتكزات الجودة في بناء القصيدة ومظهراً من مظاهر البراعة.

(٢) **الجملة الاسميّة:** قوله: **الجملة الاسمية** هي الدالة على الثبات والدوام لأنها بخلاف **الجملة الفعلية** التي تفيد معنى الاستمرار والتجدّد كأن نقول: **العلم ضياء العقل** ففي هذه الجملة المبدوءة بالاسم معنى ثابت يدل على ماهية في العلم ثابتة وهي كونه نور العقل وضياؤه.

(٣) **الأهمية العارضة** هنا في مقابل الأهمية الذّاتية، فالعارض طارىء وهو غير ثابت لأنه ليس من كيان الذات بعكس ما هو ذاتي فإذا قلنا: **الشمس مضيئة** اعتبر الضياء ذاتياً لا عارضاً وإن حجب لسبب من الأسباب المعروفة. لكن إذا قلنا: **الشمس محجوبة** فمحجوبة صفة عارضة لأنها ليست في جوهر وجود الشمس.

(٤) **البلاغة:** لغةً هي الفصاحة وحسن الكلام. لذا قيل بأن **البليغ والبلغ والبِلغ** من الرجال الفصيح الذي يفصح بعبارة لسانه كنه ما في قلبه والجمع بلغاء. والبلاغة في الاصطلاح البياني مطابقة مقتضى الحال. والمراد بالحال الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص. وقيل البلاغة هي التي تنبىء عن الوصول والانتهاء يوصف بها الكلام والمتكلم فقط دون المفرد. والبلاغة من الوجهة النفسية ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ. لهذا علم أن كل بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغاً.

وقوله: **وحطّ**: بمعنى أزال. **ومن في قوله من سماء العقل** بمعنى عن، وهي ومجرورها بدل مما قبله. أي أزال عن عقلهم الذي هو كالسماء بجامع كون كل منهما محلاً لطلوع الكواكب، فكواكب العقل معنوية[1]، وهي المعاني والأسرار. وكواكب السماء حسية[2]. والأصل من عقل كالسماء فحذفت أداة التشبيه وأضيف المشبه به للمشبه بعد تقديمه عليه.

وهذا العمل جار في قوله **من سحاب الجهل** إذ أصله من جهل كالسحاب ففعل به ما تقدم. والجامع بين الجهل الذي هو علم العلم بالشيء والسحاب؛ كون كل منهما حائلاً.

● **ومعنى البيت: وحطّ عن عقولهم التي هي كالسماء كل حجاب أي حائل من الجهل الذي هو كالسحاب.**

وفي هذا البيت سؤالان:

ـ **الأول: عطف حطّ على أخرج من أي قبيل؟**

ـ **والثاني: أن الجهل أمر عدمي والسحاب أمر وجودي ولا يصح تشبيه العدمي بالوجودي**[3].

والجواب عن الأول أنه من قبيل عطف السبب على المسبب لأن إزالة الحجاب سبب في إظهار النتائج.

وعن الثاني بأنه الجهل كما يقال فيه عدم العلم بالشيء يقال فيه إدراك الشيء على خلاف ما هو، فلم يكن عدمياً فصحّ التشبيه.

---

(١) **معنوية**: المعنوي نسبة إلى المعنى وهو الصورة الذهنية بالقياس إلى اللفظ. **والمعنوي** هو خلاف **الحسيّ** للفرق بين ما هو معقول وما هو محسوس.

(٢) **قوله**: كواكب السماء حسيّة لأنها تدرك بالحس الظاهر، **فهي** نقيض قوله: كواكب العقل المعنوية.

(٣) الوجودي: نسبة إلى الوجود، وهو نقيض العدمي. **فالوجودي** إذاً هو **الواقعي** بالقياس إلى ماهو **عدمي**، ما دام الوجود مقابل العدم.

قوله حتى بدت: أي ظهرت غاية للحظ.

قوله شموس المعرفة: أي معرفة كالشموس ففعل به ما تقدم. والمخدرات المستترات لأن الخدر معناه الستر ومنكشفة ظاهرة.

والمقصود في البيت انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم لظهور شمس المعارف التي كانت مستترة لدقتها. وفي هذا البيت سؤالان:

الأول أن البيت الأول يغني عنه الثاني فكان الأولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الأول بجنبه أو يذكره بجنب الأول لكون كل منهما مسبباً عن إزالة الحجب.

والجواب عن **الأول أن النتائج** بعيدة فلم يغن البيت الأول عنه.

وعن الثاني بأنه قدم البيت الأول حرصاً على براعة الاستهلال فلم يتأت جعله بجنب البيت الثالث واضطر إلى تأخير الثالث لكونه غاية لما قبله فلم يتأت جعله بجنب الأول.

ثم قال:

[نَحْمَدُهُ جَلَّ علىٰ الإنْعَامِ ... بِنِعْمَةِ الإِيمانِ والإِسْلامِ[1]

---

(١) **نحمده**: أي نحمد الله تعالى. **جلّ يجلّ جلالاً الله**: عظم. **وجلال الله** عظمته، **والجليل** من صفات الله تقدس وتعالى، وفي جلال الله يقول لبيد الشاعر المخضرم:

غيرَ أنْ لا تَكْذِبَنْها في التُّقى ... وأَخْبِرها بالبِرِّ لِلّهِ الأَجَلّ

ومثله قول أبي النجم:

الحمدُ للّهِ العَلي الأَجْلَلِ ... أَعْطى فلم يَبْخَلْ ولَم يُبَخَّلِ

والأجلل بفك الإدغام.

- **الإنعام** (بكسر الهمزة): مصدر **أنعم ينعم إنعاماً ونعمة** أي أفضل وزاد. **وقولنا**: **أنعم الله عليه**، من **النعمة** وهي اليد البيضاء الصالحة والصنيعة والمِنّة، وهذا بخلاف قولنا: **أنعم الله صباحك من النعومة**. **وترد أنعم بمعنى أقرّ**، كقول **ثعلب**:

=

من خصّنا بخيرِ مَنْ قَدْ أَرسلا وخَيرِ من حازَ المَقامَاتِ العُلى[(١)]

محمّد سيدِ كلِّ مُقتفى العربيّ الهاشميّ المصطَفَى[(٢)]

صلّى عليهِ اللّهُ ما دامَ الحِجا يخوضُ من بحرِ المعاني لُجَجا[(٣)]

وآلهِ وصحبِه ذوي الهُدى من شبّهوا بِأَنْجُمٍ في الاهتدا][(٤)]

أقول:

حمد المولى سبحانه وتعالى حمداً مطلقاً[(٥)] أولاً وحمده حمداً

= أنعمَ اللّهُ بالرسول وبالمر سِلِ، والحامل الرسالة عَينا

قوله: بنعمة الإيمان، أراد بالإيمان ضد الكفر، ومن معاني الإيمان أيضاً التصديق وهو ضد التكذيب. وأصل الإيمان من الأمن والأمان وكلاهما ضد الخوف كمثل قوله تعالى: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾ (قريش: ٤).

(١) خصّنا: من خصّ (ه) بالخير مثلاً؛ يخصه خصّاً وخصوصاً وخَصوصية وخُصوصية (والفتح أفصح)، ومثل ذلك خصّصه واختُصه: أي أفرده به دون غيره.

- حاز: من حزت الشيء إذا أحرزته يقال: حوّز فلاناً إليه ضمّه ومثله التحيّز أي الانضمام ومن معانيه الانحياز.

(٢) المقتفى: المتبّع من قفاه قَفواً وقُفُوّاً واقتفاه وتقفّاه: تبعه وفي هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: ٣٦) أي لا ترم.

قال الليث: القفو مصدر قفا.. وهو أن يتبع الشيء. قال ابن الأعرابي: يقال: قفوت فلاناً اتبعت أثره، كما في الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا﴾ (الحديد: ٢٧)، أي اتبعنا نوحاً وإبراهيم رسلاً بعدهم.

- الهاشمي: نسبة إلى هاشم بن عبد مناف، بطن من قريش، من العدنانية وهم بنو هاشم واسمه عمرو بن عبد مناف بن قصيّ بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر. وقد خُصّ بنو هاشم كما قال الإمام علي بن أبي طالب بالفصاحة والصباحة والسماحة والنجدة والحظوة.

- المصطفى: المختار.

(٣) الحجا: العقل، وتمّ شرحه سابقاً.

- اللجج: جمع لجة وهي كثرة الماء.

(٤) الاهتدا: مخفف الاهتداء، بمعنى الرشاد والهداية.

(٥) حمداً مطلقاً: حمداً تاماً كاملاً وهو بخلاف المقيّد أو المحصور. والمطلق عند=

مقيداً ثانياً ليحصل له الثوابان[1]: المندوب على الحمد الأول، والواجب على الحمد الثاني؛ وليكون شاكراً ربه على إلهامه للحمد الأول لأن إلهامه إياه نعمة تحتاج إلى الشكر عليها.

وقوله: **جلّ بمعنى عظم، والإنعام هو إعطاء النعمة**، والإيمان تصديق القلب بما جاء به النبي ﷺ من الأحكام. **والإسلام هو الأفعال الظاهرة** كالصلاة والصوم لكنهما متلازمان شرعاً.

● ومعنى البيت: نثني عليه سبحانه وتعالى لأجل إنعامه علينا بهاتين النعمتين اللتين بهما إنقاذ المهجة من النار. وفي البيت سؤالان:

الأول: لِمَ حمد أولاً بالجملة الاسمية وهنا بالجملة الفعلية؟

الثاني: لِمَ حمد على الإنعام الذي هو الوصف ولم يحمد على النعمة؟

والجواب عن الأول أن الحمد هنا متعلقه النعم وهي متجددة فناسب أن يحمده بما يدل على التجدّد وهي الجملة الفعلية، وعن الثاني بأن الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها بخلاف الحمد على الوصف.

وقوله: من خصّنا: من اسم موصول بدل من الضمير المعمول لنحمد وخصنا أي معاشر المسلمين، **ومن** بمعنى رسول، **وحاز** بمعنى جمع، **والمقامات** المراتب، **والعلى** الرفيعة،

= الفلاسفة والسيكولوجيين هو الحدّ الدال على معنى واحد كالنبات والجمال والإنسان والحيوان **والمطلق** لا يستلزم إدراكه أحداً سواه، بخلاف المعنى **المطلق** أو الإضافي.

(١) **الثوابان**: مثنى: **ثواب** وهو الجزاء على الأعمال وأكثر استعماله في الخير.

ومحمد ﷺ بدل من خير، **والسيد** متولي أمر السواد أي الجيوش الكثيرة وهو ﷺ متولي أمر العالم بأسره، **والمقتفى** المتَّبَع بفتح الباء. وإذا كان سيد المتبوعين فهو سيد التابعين من باب أولى. **والعربي** نسبة للعرب: **والهاشمي** نسبة لبني هاشم؛ **والمصطفى** المختار. **والصلاة في** اللغة العطف فإن أضيف إلى الله سمي رحمة أو إلى الملائكة سمي استغفاراً أو إلى غيرها سمي دعاء. **والحجا** تقدَّم أنه العقل، **واللجج** جمع لجّة وهي ما فيه صعوبة من الماء **الغزير، والمراد بها هنا المعاني** الصعبة. **وآل النبي** في مقام الدعاء كل مؤمن تقي، **وصحبه** اسم جمع لصاحب بمعنى صحابي وهو من اجتمع به ﷺ مؤمناً به، **وذوي جمع ذو بمعنى صاحب** أي أصحاب الهدى، **وقوله: من شبّهوا إلخ** أي في قوله ﷺ: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**» فحذف الفاعل هنا للتعظيم.

وفي هذه الأبيات الأربعة أربعة أسئلة:

الأول: ما مدلول الضمير في خصّنا؟

الثاني: أن قوله بخير من قد أرسلا يفيد معنى قوله سيّد كالمقتفى فما وجه عدم الاقتصار عليه؟

الثالث: أنه قيّد الصلاة بدوام خوض العقل لججاً من بحر المعاني مع أن الأولى التعميم.

الرابع: لم قدم الآل على الصحب مع أن فيهم من هو أشرف الأنام بعد المصطفى ﷺ وهو أبو بكر؟

فالجواب عن الأول أن مدلول الضمير يصح أن يكون أمة الإجابة كما قدرته ويصح أن يكون أمة الدعوة فيدخل الكفار بدليل وما

أرسلناك إلا رحمة للعالمين[١]. إذ ما من عذاب إلاّ وعند الله منه فعدم تعذيب الكفار بالأشد إكراماً له ﷺ.

وعن الثاني بأن في الوصف بالسيادة إشعاراً بعموم رسالته ﷺ وأن الأنبياء والمرسلين من أمته ﷺ. فهو متولي أمور الجميع.

وعن الثالث بأن القيد في الصلاة ليس مراداً، بل المراد التعميم[٢] في جميع الأوقات.

وعن الرابع بأن الصلاة ثبتت على الآل نصّاً في قوله ﷺ: «قولوا اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد» الحديث، وعلى الصحب بالقياس على الآل فاقتضى ذلك التقديم.

ثم قال:

[وبعد فالمنطق للجنان   نسبته كالنحو للسان[٣]

---

(١) القرآن الكريم: سورة الأنبياء: الآية ١٠٧.

(٢) **التعميم** (Generalization - Généralisation)، لغةً جعل الشيء في وضع شموليّ مثل تعميم الكهرباء ونقل الماء بواسطة القساطل، ومن التعميم عمّ (فعَل)، ويفيد هذا الفعل معنى مخالفاً للتخصيص. جاء في الإشارات لابن سينا: «إذا كان إدخال الألف واللام ـ يقصد على الاسم ـ يوجب تعميماً وشركة، وإدخال التنوين يوجب تخصيصاً فلا مهمل في لغة العرب... واعلم أن المهمل ليس يوجب التعميم لأنه إنما نذكر فيه طبيعة تصلح أن تؤخذ كليةً وتصح أن تؤخذ جزئية».

«والتعميم عند الفلاسفة هو أخذ الصفات المشتركة بين الأشياء المفردة لجمعها في تصوّر واحد... والتعميم أخيراً هو أن تطلق على صنف معين ما يصدق على صنف آخر شبيه به» (المعجم الفلسفي لجميل صليبا ١/٣٠٨). ويعتبر كل انتقال من أمر خاص إلى أمر عام وبالعكس ضرباً من التعميم فقانون الجاذبية عندما يطبق مثلاً على سقوط الأجسام أي اتجاهها من أعلى إلى أسفل يشكل تعميماً للقانون المذكور.

(٣) **قوله: فالمنطق**... (البيت الأول). قال الشارح: أي فأقول المنطق، فاندفع ما يرد من أنه: يجب أن يكون مضمون الجزاء مرتباً على فعل الشرط ووجه =

فيعصمُ الأفكارَ عن غيِّ الخطا وعن دقيقِ الفهمِ يكشفَ الغطَا[1]
فهاكَ[2] من أُصولِه قواعِداً تجمَعُ من فنونِه فوائداً]

أقول:

لفظة بعد تكون ظرف زمان كما **في** قولك: جاء زيد بعد عمرو، **وظرف مكان** كما في قولك: دار زيد بعد دار عمرو. **ويصح استعمالها هنا في المعنيين**، باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها؛ أو باعتبار أن مكانه في الرقم بعده. وهي هنا دالة على الانتقال من كلام إلى آخر فلا يؤتى بها في أول الكلام.

والمنطق مصدر ميمي يطلق بالاشتراك على النطق بمعنى اللفظة وعلى الإدراك. والمراد به هنا الفن المؤلف فيه هذا الكتاب. **سمّي بهذا الاسم لأنه يقوي الإدراك ويعصمه عن الخطأ في** فكره. فمن راعى قواعد هذا الفن لا يتطرق إليه الخطأ في الفكر، كما أن من **راعى قواعد النحو لا يتطرق إليه الخطأ في المقال**. وإلى هذا المعنى

= الاندفاع أن مضمون الجزاء في الحقيقة الإخبار بالكون المذكور لا نفسه، ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط. نعم يرد حينئذ أنهم نصوا على أنه يجب حذف الفاء إذا كان المحذوف قولاً. ويجاب بأن هذا ليس متفقاً عليه بل طريقة لبعضهم، فيكون المصنِّف قد جرى على الطريقة الأخرى القائلة بعدم وجوب حذف الفاء كما نقله بعضهم عن همع الهوامع للسيوطي. وأشار المصنِّف بهذا إلى ثمرات هذا الفن التي هي أحد المبادىء العشرة.

(1) وقوله: عن **غيّ الخطا** متعلق بقوله: يعظم والغيّ الضلال وضد الهدى، كما في القاموس وغيره، سواء كان عن عمد أو عن سهو. **والخطأ** الضلال إذا كان عن سهو، وقيل إذا كان عن عمد، وقيل مطلقاً. **ففيه ثلاثة أقوال** حكاها صاحب القاموس: فعلى الأولين تكون إضافة الغيّ إليه من إضافة العام للخاص كما في شجر أراك وهي المسماة عندهم بالإضافة التي للبيان. وأما على الأخير فهي من إضافة أحد المترادفين للآخر فسقط ما لبعضهم هنا.

(2) **هاك**: اسم فعل بمعنى خذ.

أشار بقوله: فالمنطق للجنان، نسبته كالنحو للسان، فيعصم الأفكار أي يحفظها عن غيّ الخطأ. **والجنان يطلق على القلب**[1] **والمراد به هنا القوى الفكرية وإضافة غيّ إلى الخطأ من إضافة العام إلى الخاص إذ الغيّ الضلال والخطأ نوع منه.**

قوله: وعن دقيق الفهم: من إضافة الصفة إلى الموصوف. فالمصدر بمعنى اسم مفعول أي المفهوم الدقيق والغطا بكسر الغين والمعنى أن من تمكن من هذا الفن صار النظري من المعاني المستورة ضرورياً مكشوفاً واضحاً. له وهذا أمر مشاهد لا يحتاج لبيان.

وهاك اسم فعل بمعنى خذ، وقواعداً معموله ومن أصوله حال من قواعد ومن تبعيضية، أي خذ قواعد هي بعض أصوله أي قواعده، إذ القاعدة والأصل بمعنى واحد. وهو أمر كليّ ينطبق على جميع جزئياته، **كقول النحاة**[2]: الفاعل مرفوع، وقول المناطقة[3] الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية، **والفنون** الفروع **والفوائد** جمع فائدة وهي في الأصل ما استفيد من علم أو مال. والمعنى أن هذه القواعد تجمع فروعاً والفروع تشتمل على فوائد.

---

(١) **الجَنان** (بفتح الجيم): جاء في القاموس: «**والجَنان** الثوب والليل أو ادلهمامه وجوفُ ما لم نر وجبل والحريم والقلبُ أروعه والروح جمع أجنان»، والمراد هنا بالجنان القلب. والقلب أو الفؤاد وهما مرادفان للجنان من الأسماء الدالّة عند الأقدمين على قوى الإدراك. فقد كانوا يتصورون أن القلب هو موضع الفكر كما في قول زهير:

لسانُ الفتى نِصفٌ ونصف فؤادُهُ ... فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

ولذلك قال الشارح والمراد به (أي الجنان أو القلب)، القوى الفكرية.

(٢) **النحاة**: علماء النحو.

(٣) **المناطقة**: علماء المنطق أي الباحثون بهذا العلم.

ثم قال:

سَمَّيْتُهُ بالسّلم المُنَوْرقِ	يرقَى به سَماءَ عِلْم المَنْطِقِ[1]
واللَّهَ أَرْجُو أن يكونَ خَالِصاً	لوجههِ الكَريم ليسَ قالِصا[2]
وأن يكونَ نافِعاً للمُبْتَدي	بهِ إلى المُطوَّلاتِ يهتَدي[3]

أقول:

الضمير المتصل بسميته يعود على المؤلِّف المفهوم من السياق **وسمّى** يتعدى لمفعولين للأول بنفسه وللثاني بنفسه، أو بالباء كما هنا. **والسلّم** ما له درج، يتوصل به من سفل إلى علو؛ واستعماله في المعاني مجاز. **والمنورق**، بتقديم النون المزيّن. **يرقى** يصعد. **وعلم المنطق** المراد به المسائل وشبّه تلك المسائل بالسماء بجامع[4] البعد.

● والمعنى أن هذه المسائل التي نظمتها وسمّيتها بالسلم سهلة يتوصل بها إلى المسائل البعيدة الصعبة. ثم طلب من المولى سبحانه

---

(١) **سميته**: أي سميت الكتاب.
ـ **المنورق**: بمعنى المرونق بتقديم النون كما قال الشارح وعنى المزيّن.
ـ **سماء علم المنطق**: جعل لهذا العلم سماء كناية منه عن علو شأنه ورفعة مرتبته بين العلوم. وتلك هي النظرة العامّة التي يوليها المؤلفون والكتّاب للمسائل المتصلة بالفلسفة والعلوم المجرّدة.

(٢) **القالص**: من قلص الثوب بعد الغسل انكمش وتشمّر وهو يقصد أن يكون عمله خالصاً غير مشوب بالنقص أو سوء الطويّة.

(٣) **للمبتدي**: أي المبتدىء بتخفيف الهمزة. **وأراد بالمبتدىء** الرّيض في هذا الباب الذي لا يزال طريّ العود في مسائل المنطق وفنونه.
ـ **المطولات**: الكتب أو المراجع المطوّلة، والمسهبة وهي خلاف المقتضبة والموجزة.

(٤) **الجامع في مسائل المقارنة والتشبيه** هو بمثابة وجه الشبه واللفظة غالباً تستعمل في باب الاستعارة.

أن ينفع به المبتدي وأن يتوصل به إلى الكتب المطوّلات، فقال: وأن يكون إلخ.

والمبتدي من ليس له قدرة على تصوير مسائل الفن الذي يقرأ فيه. فإن قدر على ذلك فمتوسط وإن قدر على إقامة دليلها فمنته.

وقد أجاب المولى سبحانه المؤلف بعين ما طلب فكل من قرأ كتابه هذا بنية واعتناء، يفتح الله عليه في هذا العلم. وقد شاهدنا ذلك. وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه، أن المؤلف كان من أكابر الصوفية(١) وكان مجاب الدعوة رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته وأعاد علينا من صالح دعواته.



(١) **الصوفية** أو طريقة التصوف وهي مذهب الأولياء الذين يعتقدون بأنهم في وسعهم إدراك الحقائق الإلهية بالحدس وأن السبيل إلى ذلك هو صفاء النفس وطهارة القلب والصعود بالذات نحو عالم الملكوت وصولاً إلى حالة من القرب تكشف فيها أمامه الحجب، وفي أعالي مراتب هذا الكشف مرتبة هي وحدة الشهود. ولا بدّ من الإشارة إلى ما أصاب هذا التصور من شطحات ومبالغات اعتبرها الإسلام منافية لجوهر العقيدة. وقد لعبت الصوفية دوراً بالغاً في عصور الانحطاط وعهود الظلم السياسي والاستبداد فلاذ الضعفاء بأصحاب المقامات الصوفية ينشدون فيهم الخلاص وعلى أيديهم الرحمة من وطأة الطغاة.

(٤)

فصل في جواز الاشتغال[1] به

●

[والخلفُ في جَوازِ الاشتِغالِ ... بهِ على ثلاثَةِ أَقْوالِ[2]
فابنُ الصّلاحِ والشراوي حرَّما ... وقالَ قومٌ ينبغي أن يُعلَما[3]
والقولَةُ المشهورةُ الصَحيحَةُ ... جوازُه لكاملِ القريحَةِ[4]
ممارسِ السنّةِ والكتابِ ... ليهتَدي بهِ إلى الصَّوابِ]

أقول:

ذكر في الفصل حكم الاشتغال بعلم المنطق لكونه من المبادىء العشرة التي ينبغي لكل شارع[5] في علم أن يقف عليها، ليكون على بصيرة فيما يشرع فيه. وقد استوفى مبادىء هذا الفن، شيخ مشايخ شيخنا سيدي سعيد قدورة في شرحه لهذا الكتاب.

● فمنها **الاسم** وقد تقدم أن هذا العلم يسمى المنطق ويسمى

---

(١) **الاشتغال به**: الضمير عائد إلى علم المنطق.

(٢) **معنى الخلف**: الاختلاف، والاختلاف هنا متعلق بجواز الاشتغال بهذا العلم.

(٣) **أورد في باقي الأبيات** ثلاثة اتجاهات في هذا الصدد راح يسردها لاحقاً وهي: اتجاه التحريم، واتجاه الوجوب، وثالث الاتجاهات أنه جائز لمن اكتملت قريحته وكان يمارس في منهجه السنّة والكتاب.

(٤) **القولة**: القول.

(٥) **الشارع**: اسم فاعل من شرع العلم وضع قواعده وأصوله. **والشارع** في هذا المعنى هو العالم الربّاني العامل والمعلم، **والشريعة** أو الشرع ما شرع الله تعالى لعباده، وكل مظهر مستقيم من المذاهب. وقل بعضهم ومنهم الجرجاني: الشرع في اللغة البيان والإظهار يقال: شرع الله كذا أي جعله طريقاً ومذهباً والشريعة أيضاً السنة والطريق في الدين.

معيار[1] العلوم وعلم الميزان.

- ومنها **التعريف** وتقدم تعريف هذا العلم في الشرح.
- ومنها **النسبة** وتقدمت في قول المتن نسبته... إلخ.
- ومنها **الحكم** وذكره المصنف في هذا الفصل وبقية المبادىء في الشرح المذكور.

واختلف في الاشتغال به على ثلاثة أقوال:

الأول: المنع منه وبذلك قال النووي[2] وابن الصلاح[3].

والثاني: الجواز وبذلك قال جماعة منهم الغزالي[4]، قائلاً: من ...

---

(1) المعيار: المقياس.

(2) **النووي**: هو محيي الدين أبو زكريا، يحيى بن شرف [(٦٣١ ـ ٦٧٦ هـ) = (١٢٣٣ ـ ١٢٧٧ م)]. اشتهر أبو زكريا النووي بجمع الأحاديث النبويّة وشرحها، وقد أخذ أكثرها عن عمرو بن الصلاح وأبي طاهر السّلفي.
ومن أشهر آثاره «الأربعون حديثاً» وهو عبارة عن كتاب قصر همّه فيه على قسم من الحديث الوارد في المجموعات الكبرى. ويدور معظمها عن الإيمان والأعمال والأخلاق. وقد كان من شارحي أحاديث هذا الكتاب أبو عمرو بن الصالح وأبي طاهر السلفي.
وقد نالت أحاديث النووي شهرة وسرعة انتشار لأن كتابه تميّز باعتماد الأصول الهامة. وقد حذف النووي الكثير من الإسناد وجعل محور أحاديثه هذه، القواعد الأساسية في الدين الضرورية لحسن المآب والفوز في الحياة الآخرة.

(3) **ابن الصلاح**: هو تقي الدين أبو عمر عثمان الشهرزوري [(٥٧٧ ـ ٦٤١ هـ) = ١١٨١ ـ ١٢٤٣ م)]، كردّي الأصل. كانت نشأته في الموصل، لكنه تنقل في حواضر العالم الإسلامي، وانصرف مثل النووي إلى الحديث النبوي. درس العلوم الدينية في دمشق في مدرسة ست الشام زمرد، وهي شقيقة صلاح الدين. له كتاب «أقصى العمل والشوق في علوم حديث الرسول» وله أيضاً «مقدّمة ابن الصلاح» أو علوم الحديث بتصحيح **محمود السمكري الحلبي**.

(4) **الغزالي**: هو أبو حامد محمد الغزالي [(٤٥١ ـ ٥٠٥ هـ) = ١٠٥٩ ـ ١١١١ م)] من مواليد **طوس** في **خراسان**. من أعظم فلاسفة الإسلام. كانت دراسته الأولى في **نيسابور** واتصل طويلاً ببلاط **نظام الملك السلجوقي**. ثم درس في **نظامية**=

لم يعرفه لا ثقة بعلمه، أي لا يأمن الذهول عنه عند الاحتياج إليه لعدم القواعد التي تضبطه[1].

الثالث: وهو المشهور الصحيح التفصيل فإن كان المشتغل ذي القريحة قوي الفطنة ممارساً للكتاب والسنة جاز الاشتغال به وإلا فلا.

واعلم أن هذا الخلاف إنما هو بالنسبة للمنطق المشوب[2] بكلام الفلاسفة كالذي في طوالع البيضاوي[3] وأما الخالص منها كمختصر السنوسي[4] والشمسيّة[5]. وهذا التأليف فلا خلاف في جواز الاشتغال

= بغداد، وعلى أثر محاولته الجادّة في معرفة طريق الحق والفرقة الناجية اعترته أزمة نفسية حادّة توجه وهو يعاني من وطأتها إلى **مصر والحجاز وفلسطين والشام**. وفي **دمشق** سلك طريق الصوفية. ثم عاد الغزالي إلى إيمانه بنور قذفه الله في صدره.

من آثاره: المنقذ من الضلال وإحياء علوم الدين، وتهافت الفلاسفة.

(١) **تضبطه**: **الضبط** (Exactitude intellectuelle) لغة هو الإحكام والإتقان. **والضبط** عند العلماء حكم من الأحكام الكلية ينطبق على جزئياته. **فالنص المضبوط** هو التام والكامل والضبط العقلي كما يقول العلماء (Exactitude)، هو التعريف التّام والواضح بالمقصود من الأشياء، أو هو وضع الميزان الصحيح الذي يساعد على معرفة كل ما هو مطابق أو مخالف للقصد.

(٢) **المشوب**: غير الخالص الذي يداخله ما ليس من جوهره.

(٣) **البيضاوي**: هو عبدالله بن عمر من كبار مفسّري القرآن الكريم كان ابن قاضي قضاة فارس وتولى بنفسه أيضاً القضاء في **شيراز**. مات عبدالله البيضاوي في تبريز سنة ٦٨١ هـ (١٢٨٢ م)، تقريباً.

من أهم آثاره: **طوالع الأنوار من مطالع الأفكار** وهو كتاب في شرح الإلهيات، وله أيضاً **منهاج الوصول إلى علم الأصول**. يعتبر من كبار المفسّرين وعلماء الدين في نظر أصحاب السنّة.

(٤) **السنوسي**: هو محمد إدريس السنوسي من مواليد ١٨٩٠. كان أميراً للقيروان سنة ١٩٢٠، ثم أعلن ملكاً على ليبيا عام ١٩٥١.

(٥) **الشمسية**: مختصر في المنطق من تأليف **الكاتبي القزويني** (٦٧٥ هـ = ١٢٧٦ م). وقد عني بشرح هذا المؤلّف **قطب الدين الرازي والتفتازاني**.

به، بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية[1] لتوقف معرفة دفع الشبه عليه. ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية والله أعلم.



(١) فرض كفاية: هو فرض يسقط عن الآخرين إذا قام بأدائه بعضهم.

(٥)

أنواع العلم الحادث

●

[إدراكُ مفرد تصَوُّراً علِمْ ودركُ نسبةٍ بتَصْديقٍ وسَم[١]
وقدمُ الأول عِند الوَضْعِ لأنهُ مقدمٌ بالطَّبعِ[٢]
والنظري ما احتاجَ للتأمّلِ وعكسُه هو الضّروري الجَلِي[٣]

---

(١) **الإدراك**: لغةً هو الوصول أو اللحاق كقولنا: أدركوا غايتهم أي انتهوا إليها. وللإدراك في اللغة معان بحسب السياق كأن تقول: أدرك الولد إذا بلغ وأدرك الثمر إذا نضج وأينع.
والإدراك عند فلاسفة العرب (Perception) معناه حصول صورة الشيء في الذهن أياً كان هذا الشيء وفي هذا يقول ابن سينا: «**إدراك** الشيء هو أن تكون حقيقته متماثلة عند المدرك. وقد تكون هذه الحقيقة هي نفس حقيقة الشيء في الخارج أو تكون حقيقة ما لا وجود له بالفعل في الأعيان الخارجة مثل كثير من الأشكال الهندسية بل كثير من المفروضات التي لا تمكن إذا فرضت مما لا يتحقق أصلاً. . . (**الإشارات** ص ١٢٢).
والإدراك أيضاً في بعض صوره هو العلم أو المرادف للعلم وهو أنواع حسيّ وعقلي وخيالي. وللإدراك أنواع أيضاً كإدراك الجزئيات والكليات، وغير ذلك مما فنّده الشارح في سياق تفسيره للأبيات.

(٢) **قال الباجوري في هامش هذا الشرح**: قوله: وقدم الأول. . (البيت): أي وجوباً صناعياً كما صرح به المصنِّف في شرحه. وإذا كان كذلك قراءة الفعل في عبارته بصيغة الأمر، ليفيد ذلك وإن صح قراءته بصيغة الماضي المبني للمجهول، على أن المعنى أن العلماء قدموه. والمراد أنه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور على ما يتعلق بالتصديق.

(٣) **النظري**: (Discursive = Discursif)، أو ما ينسب أو ما هو منسوب إلى النظر. والنظر كما يقول الباقلاني: «**هو الفكر الذي يطلب به علم** أو غلبة ظن. والمراد **بالفكر** انتقال النفس في المعاني بالقصد، فإن ما لا يكون انتقالاً بالقصد كالحدس وأكثر حديث النفس، لا يسمّى فكراً. وذلك الانتقال الفكري قد يكون بطلب العلم أو الظنّ فيسمّى نظراً، وقد لا يكون كذلك فلا يسمى به فالفكر جنس له وما بعده فصل له». =

وَمَا بِهِ إلى تَصَوّر وَصَلْ يُدعى بقولِ شارحٍ فلتبتَهِلْ[1]

وما لتصديقٍ به توصّلا بحجةٍ يعرفُ عندَ العُقَلا][2]

أقول:

لفظ أنواع مخرج للعلم القديم فإنه لا تنوع فيه فإتيانه بالحادث بعد ذلك تأكيد وإيضاح للمبتدي. والعلم معرفة المعلوم. ثم إنه ينقسم إلى تصور وإلى تصديق وكل منهما إلى ضروري وإلى نظري. **فالأقسام أربعة.**

فإن كان إدراك معنى مفرد، **فهو تصوّر** كإدراك معنى زيد.

وإن كان إدراك وقوع نسبة **فهو تصديق** كإدراك وقوع القيام في

= **فالنظر كما شرحه** الباقلاني يقابل الضروري وهو يدعى كسباً ومطلوباً ومقابله العملي.

ومن خصائص ما هو نظري كونه مرادفاً للفكري (Théorique, Reflexif).

والنظري (Spéculatif) أيضاً صفة ما ليس خاضعاً للتجربة وهو مقابل للمعرفة التجريبية.

والنظري منسوب كما تقدم إلى النظر وهو مرادف للتأمل. **لذلك قال** (البيت رقم ١٢): والنظري ما احتاج للتأمل.

- **الجلي**: الواضح والبيّن الذي لا لبس فيه.

(١) **فلتبتهل**: من ابتهل (إلى الله): دعا وتضرّع.

(٢) **الحجة** (Argument) وهي اصطلاحاً الاستدلال على صدق الدعوى أو كذبها، وهي مرادفة للدليل، وفي هذا يقول ابن سينا: «.. الشيء الموصل إلى التصديق - هو - حجة».

والحجة عند الباحثين أنواع:

- **الحجة المسماة العضوية** أو المادية مثل الدليل على وجود العالم بضرب الأرض بالعصا ونحوها.

- **وهناك حجة أخيل وحجة بركلي** والأولى متصلة بتصور العقل للأشياء غير مجرد من خصائصه، والثاني متصل بأوهام الحواس (انظر المعجم الفلسفي ١/ ٤٤٦).

قولنا: «زيد قائم». وهذا معنى قوله: إدراك مفرد (**البيت**). **فزيد قائم** اشتمل على تصورات أربعة:

١ ـ **تصور الموضوعي** وهو زيد.

٢ ـ **وتصور المحمول** وهو قائم.

٣ ـ **وتصور النسبة** وهو تعلم المحمول بالموضع.

٤ ـ **وتصور وقوعها.**

فالتصور الرابع يسمى تصديقاً، والثلاثة قبله شروط له وهذا مذهب الحكماء.

ومذهب الإمام أن التصديق هو التصورات الأربعة، **فيكون التصديق بسيطاً على مذهب الحكماء ومركباً على مذهب الإمام**. والمصنّف ماش على مذهب الحكماء، بتقدير مضاف في كلامه بين درك ونسبة وهو وقوع. ثم إنك إذا أردت أن تكتب التصور والتصديق وتتعلمهما أو تعلمهما، فالمراد بالوضع ما يشمل ذلك. فقدّم التصور على التصديق، لأنه مقدّم عليه طبعاً، فيقدّم وضعاً. وهذا معنى قوله وقدّم الأول (**البيت**).

ثم بيّن أن النظري من كل من التصور والتصديق ما احتاج للتأمل، والضروري عكسه، وهو ما لا يحتاج إلى ذلك، فالأقسام أربعة كما تقدم:

مثال التصور الضروري إدراك معنى **لفظ الواحد نصف الاثنين**.

ومثال التصور النظري إدراك معنى **الواحد نصف سدس الاثني عشر**.

ومثال التصديق الضروري[1] إدراك وقوع النسبة في قولنا:

---

(١) **التصديق** لغةً مصدر صدّق من **الصدق** وهو نقيض الكذب.

والتصديق (Assent - Assentiment) اصطلاحاً إنما يكتسب كما يقول الحكماء بالقياس **وهو عبارة عن تصور مصحوب بالحكم مثل تصديقك بأن العالم حادث فهو تصديق** مؤلف من تصور العالم وتصور الحدوث ووقوع النسبة بينهما. **وبإيجاز يعتبر التصديق فعلاً عقلياً يستلزم أن ننسب الصدق إلى المتكلم** وخلافه التكذيب. **وهناك ضربان من التصديق**: أحدهما **ظنيّ**، وآخر **قاطع** وذلك عندما يكون مطابقاً للحق والحقيقة، وهو الذي يقال له أيضاً التصديق الضروري.

الواحد نصف الاثنين.

ومثال **التصديق النظري** إدراك وقوع النسبة في قولنا: **الواحد نصف سدس الاثني عشر.**

وبما تقرر علم انحصار(١) العلوم في التصورات(٢) والتصديقات ولكل منهما مبادىء(٣) ومقاصد(٤)، فمبادىء التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح، ومبادىء التصديقات القضايا وأحكامها، ومقاصدها القياس بأقسامه فانحصر فن المنطق في هذه الأبواب الأربعة.

---

(١) **انحصار** الشيء في الشيء كونه موقوفاً عليه دون سواه. **والانحصار** مصدر انحصر. يقال **حصر** الشيء: استوعبه **وحصره**: أحاطه به.

(٢) **التصور** (Conception): **تصور الشيء تخّيله** وتكوين صورة له في الذهن، لذلك يقول السيكولوجيون: **التصوّر** هو حصول صورة الشيء في العقل. **ويذهب الجرجاني** إلى أن المناطقة يعتبرون التصور إدراكاً لماهية الشيء. **والتصورات** (Concepts) هي عبارة عن المعاني العامّة المجردة.

(٣) **المبادىء**: جمع **مبدأ** وهو السبب والأصل في اللغة.

والمبدأ أي (Principe)، في الاصطلاح **كما قال ابن سينا**: **مبدأ الشيء أوله ومادته التي يتكون منها فالنواة مبدأ النخل والحرف مبدأ الكلمة.**

والمبادىء لا تحتاج إلى برهان بخلاف المسائل **فهي** تثبت بالبرهان القاطع كما يذكر **الجرجاني**. **وللمبدأ** من الناحية الذهنية عدّة تحديدات أو معان. **فالمبدأ منطقياً** هو الأساس المباشر **والمبدأ أيضاً** هو القاعدة العلمية مثل مبدأ أرخميدس المتعلق بالوزن النوعي. **وهناك المبدأ العملي** مثل مبادىء أو معايير الفنون كالشعر والرسم والموسيقى ومثلها المبادىء السياسية والأخلاقية وهذه نسبية.

والمبادىء بوجه عام كما يقول أبو البقاء في كليّاته: إما عملية أو نظرية. فالعملية مثل مبادىء الأخلاق والنظرية مثل مبادىء العلوم.

وهناك المبدأ الأول (First Principle - Premier Principe) وهو الله عند فلاسفة الدين.

(٤) **المقاصد**: جمع مقصد وهو المكان الذي يقصد والمقاصد أيضاً الغايات والأهداف.

وأما بحث الدلالات، ومباحث الألفاظ، إنما ذكر في كتب المنطق لتوقف بحث الكليّات الخمس عليه.

ومن نظر إلى **أقسام القياس الخمسة** عدّ الأبواب ثمانية ومن عد معها مبحث الألفاظ مستقلاً، **كانت الأبواب عنده تسعة**.

ثم إن المناطقة **اصطلحوا**[1] على تسمية اللفظ المفاد به معنى مفرد **بالقول الشارح** كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان المتوصل به إلى معنى مفرد، وهو معنى الإنسان. وهذا معنى قوله: وما به إلى تصور (البيت). **واصطلحوا** على تسمية اللفظ المفيد للتصديق **حجة** أي قياساً، كالعالِم متغير وكل متغير حادث، المتوصل به إلى النتيجة **وهي العالم حادث** وهذا قوله وما لتصديق (البيت).



(١) **اصطلحوا**: اتفقوا على، أو تواضعوا.

(٦)

أنواع الدلالة الوضعية(١)

●

[دلالة اللفظ على ما وافقه يدعونها دلالة المطابقة(٢)
وجزئه تضمناً وما لزم فهو التزام إن بعقل التزم](٣)

أقول:

مراده **بالدلالة الوضعية** اللفظية، بدليل قوله في البيت دلالة اللفظ، ومراده في البيت دلالة اللفظ الوضعية، بدليل قوله في الترجمة الوضعية. قد حذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره في

---

(١) **الدلالة الوضعية**: هي أن يكون بين الدال والمدلول علاقة الوضع مثل **دلالة اللفظ** على المعنى وهي إما مطابقة أو **دلالة متضمنة أو دلالة التزام**. فالأولى هي أن تكون اللفظة مطابقة تماماً لما وضعت له، وتكون الدلالة من قبيل التضمن إذا دلت على جزء مما وضعت له. وأما الثالثة دلالة الالتزام فهي خاصته بما يلزم عنها مثل المربع والمستطيل... إلخ.

(٢)(٣) **دلالة المطابقة ودلالة التزام**: راجع الشرح السابق. وجاء في هامش **شرح الدمنهوري** في هذا الصدد ما يلي:

قوله: يدعونها دلالة المطابقة، أي يسمونها بذلك لمطابقة المعنى للفظه أو لوضعه على ما تقدم. والإضافة في قوله دلالة المطابقة من إضافة الصاحب إلى المصاحب.

وقوله: ما لزم... إلخ أي ودلالة اللفظ على **ما** لزم فهو دلالة التزام فهو معطوف على ما قبله، والفاء زائدة وهذا أولى لما أشار إليه الشيخ الملوي من أن الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة. والتقدير وأما ما لزم إلخ، لأنه يصير الكلام عليه مستأنفاً غير متعلق بما قبله فيفوت حسن سبك التقسيم. وما واقعة على شيء لا على لازم وإلا لضاع قوله لزم، والإضافة في قولهم دلالة الالتزام من إضافة السبب وذكر الضمير في قوله فهو التزام رعاية للخبر.

الآخر، وهو نوع **من الجناس يسمى احتباكاً**. والدلالة فهم أمر من أمر كفهمنا الجرم المعهود من لفظ **السماء فلفظ السّماء يسمى دالاً** والجرم **المعهود مدلولاً**.

والدلالة بحسب الدال ستة أقسام لأن الدال: إما أن يكون **لفظاً** كالمثال المتقدم أو **غير لفظ** كالدخان الدال على النار وكل منهما إما أن يكون **دالاً بالوضع أو بالطبع أو بالعقل**.

- مثال **دلالة غير اللفظ الوضعية** دلالة الإشارة على معنى نعم أو لا، ودلالة النقوش على الألفاظ.

- **ومثال الطبيعة** دلالة الحمرة على الخجل، والصفر على الوجه.

- **ومثال العقلية** دلالة العالم على موجده، وهو الباري جلّ وعلا والدخان على النار.

- **ومثال دلالة اللفظ الوضعية** دلالة الأسد على الحيوان المفترس، والإنسان على الحيوان الناطق.

- ومثال الطبيعية دلالة الأنين على المرض، وأحّ على ألم بالصدر.

- **ومثال العقلية** دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته والصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ.

والمختار من هذه الأقسام الدلالة اللفظية الوضعية. فقولنا: **اللفظية** مخرج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة؛ وقولنا: **الوضعية مخرج** للفظية الطبيعية والعقلية، ثم هذه الدلالة **ثلاثة أقسام**: مطابقية وتضمنية والتزامية.

فالأولى: دلالة اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق.

والثانية: دلالته على جزء المعنى في ضمنه كدلالته على الحيوان أو الناطق في ضمن الحيوان الناطق.

والثالثة: دلالته على أمر خارج عن المعنى لازم له، كدلالته على قبول العلم وصنعة الكتابة على ما فيه، وهذا معنى قوله دلالة اللفظ (البيتين).

وسميت **الأولى**: دلالة المطابقة لمطابقة الفهم للوضع اللغوي، لأن الواضع وضع اللفظ ليدل على المعنى[(١)] بتمامه وقد فهمناه بتمامه.

والثانية: دلالة تضمن لأن الجزء[(٢)] في ضمن الكل[(٣)].

والثالثة: دلالة التزام، لأن المفهوم خارج عن المعنى لازم.

وقوله: **إن بعقل التزم**، أشار به إلى أن اللازم لا بد أن يكون لازماً في الذهن[(٤)] سواء لازم مع ذلك في الخارج، كلزوم الزوجية للأربعة، أم لا، كلزوم البصر للعمى.

---

(١) **المعنى**: (Sens) هو المقصود أو هو الدلالة الذهنية من حيث وضعه في مقابل اللفظ. **والمعنى** أيضاً هو الرمز أو الإشارة أو ما يدل عليه القول. وهو نوعان: **المعنى الحقيقي والمعنى المجازي**. وتستعمل لفظة **المعاني** جمع معنى للدلالة على مبادىء علم من العلوم مثل **المعاني الكيميائية أو الفيزيائية** أو **الرياضية**.
ويطلق اسم **المعاني المشتركة** على المعاني المدركة بالفطرة مثل الأوليّات أو البديهيّات.
وأما **المعنى البسيط** فهو الصورة الماثلة في الذهن قبل تدخل الفكر في تعقيدها أو جعلها مركبة.

(٢) **الجزء** (Part = Partie) هو أصغر من الكل وهو بعض الكل، وهو ما يدخل في تركيب الشيء مع غيره. وقد يطلق على الجزء اسم العنصر أو الركن أو الأصل.

(٣) **الكل** (All = Tout): هو مجموع أجزاء شيء ما، وهو مقابل الجزء، والكليّ مقابل للجزئي.

(٤) الذهن (Mental): هو العقلي وهو منسوب إلى الذهن. وكل ما له صلة بالذهن أو علاقة يقال له الذهنيّ كأن تقول: العمل الذهني، والمرض الذهني أو العقلي.

وأما إذا كان لازماً في الخارج فقط، كسواد الغراب، فلا يسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المناطقة، وإن سمي بذلك عند الأصوليين.

فالباء في قوله: بعقل بمعنى في، والمراد بالعقل الذهن، أي القوة المدركة. ثم إن كلاً من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة وهي لا تستلزمهما. كما إذا كان المعنى بسيطاً ولا لازم له، **ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام**، فيما إذا كان المعنى مركباً وله لازم ذهني. **وتنفرد** دلالة التضمن فيما إذا كان المعنى مركباً، ولا لازم له ذهنياً، وتنفرد دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى بسيطاً كالنقطة وله لازم ذهني والله أعلم.



(٧)

فصل في
مباحث الألفاظ

●

[مُسْتَعْمل الألفاظِ حيثُ يوجدُ إمــا مُــرَكّــبٌ وإمــا مــفــردُ[١]
فَــأوَلُ مــا دلّ جــزءُ عــلــى جزءِ معناهُ بعكسِ ما تَـلا[٢]
وهو على القسْمين أعني المفرَدا كلـيّ أو جزئـيّ حيث وُجِدا[٣]
فــمــفــهــم اشــتــراكُ الــكــلــيّ كــأســد وعــكــســه الــجــزئــي]

أقول:

اللفظ إما أن يكون **مهملاً** كديز أو **مستعملاً** كزيد ولا عبرة بالمهمل ولذلك أهمله المصنّف. ثم المستعمل إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون مركباً.

فالأول: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد.

---

(١)(٢) **المفرد**: هو الواحد والبسيط، ويقابل المركب.

المركب (Complex = Composé): هو الذي يتكوّن من عناصر أو أجزاء كثيرة، مثل جسم الإنسان فهو مؤلف من أعضاء. والمركب أنواع منه الإضافي والتعدادي والإسنادي والمزجي وتعرف في مواضعها.

وقوله: **مستعمل الألفاظ**... إلخ: أي المستعمل منها. فالإضافة على معنى من وخرج عن ذلك المهمل، فلا ينقسم إلى ذلك، لأنه لا معنى له حتى يقال فيه المركب ما دلّ جزؤه على جزء معناه، والمفرد ما لا يدل جزؤه على إلى آخره.

(٣) **قوله**: حيث وجدا، أي في تركيب وجد فيه المفرد فهي حيثية إطلاق كما في نظيره والألف فيه للإطلاق، كما قال الباجوري.

والثاني: ما دل جزؤه على جزء معناه كزيد قائم.

والكلام على المركب بقسميه أعني ما هو في قوة المفرد وما كان محضاً[1] يأتي في المعرفات والقضايا والأقيسة.

والمقصود هنا المفرد وهو قسمان: **جزئي** إن منع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كزيد **وكلّي** إن لم يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه كالأسد. وهو **ستة أقسام**: **كليّ** لم يوجد من أفراده فرد **وكلي** وجد منها فرد **وكليّ** وجد منها أفراد وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان:

- **الأول**: وهو الذي لم يوجد من أفراده فرد، إما مع **استحالة الوجود** كاجتماع الضدّين أو مع **جواز الوجود** كبحر من زئبق.

- **والثاني**: وهو الذي وجد من أفراده فرد، إما مع **استحالة التعدّد** كالمعبود بحق أو مع **جواز التعدّد** كشمس.

- **والثالث**: وهو ما وجد منه أفراد، إما مع **التناهي** كالإحسان أو مع **عدم التناهي** كنعيم أهل الجنة أو كمال الله تعالى.

فائدة: **اللفظ** يوصف بالإفراد والتركيب حقيقة. ووصف المعنى بهما مجاز[2].

والمعنى يوصف بالكليّة والجزئيّة حقيقة، ووصف اللفظ بهما مجاز. فإن **قلت** كان الأولى للمصنّف[3] أن يقدم المفرد على المركب

---

(١) **المحض**: الخالص، والصافي.

(٢) **المجاز** (Métaphore): خلاف الحقيقي. وهو اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما كأن تشبه المخادع بالثعلب والجريء بالأسد. واللفظة من جاوز وتجاوز، والمراد الذي جاوز محله الموضوع له وللمجاز أنواع كثيرة تطلب في علم البلاغة أو البيان عموماً من مثل العقلي والمرسل واللغوي.

(٣) **المصنّف**: اسم فاعل من **صنّف**. يقال: **صنّف** الأشياء جعلها **أصنافاً** ليميّز بينها. **والتصنيف** واسع النطاق يتناول المطاعم والملابس والمشارب. وهناك **التصنيف العلمي** الذي تقسّم فيه أبواب المعرفة.

وقد ميّز الباحثون بين **التصنيف العلمي** الجيد، **والتصنيف العشوائي** الرديء. =

لأنّه جزؤه، والجزء مقدّم على الكلّ طبعاً، فالجواب أن معنى المركب **ثبوتي**[1] ومعنى المفرد **عدمي**[2]، والإثبات أشرف من النفي، فقدمه عليه لذلك. وبهذا يجاب عن تقديمه الكليّ على الجزئي.

وقوله: على جزء معناه بتحريك الزاي بالضم كما قرأ به شعبة من رواية عاصم[3].

ثم قال:

[وَأَوّلاً لـلـذّاتِ إنْ فـيـهـا انـدرَجْ   فـانـسـبْـه أو لِعَـارضٍ إذا خَـرَجْ][4]

= فالأول يعتمد قواعد معينة والآخر لا قاعدة له.

كذلك قسّم الدارسون عملية **التصنيف إلى طبيعي وصناعي**. ففي الأول يتم ترتيب الأشياء تبعاً لصفاتها الأساسية مثل تصنيف الحيوانات والنباتات فتجعل الأشياء الأكثر تشابهاً في جنس واحد. وأما **التصنيف الصناعي** فيعتمد على تشابه الأشياء في سماتها الظاهرة لا صفاتها الذاتية.

(١) **الثبوتي**: نسبة **إلى الثبوت**. وهنا نقول بأن ما كان ثابتاً مناقض لما كان غير ثابت أي متغيّر. والثبات من دواعي الاستقرار وهو أميز بعامة من المتغير الذي يفتقر إلى الديمومة.

(٢) **العدمي** (هنا) هو خلاف **الثبوتي** بدليل قوله: «والإثبات أشرف من النفي».

(٣) **عاصم**: علم لعدد من الرجال منهم: **عاصم بن محمد الأندلسي** قاضي غرناطة وله رسالة **العاصمية** في الفقه المالكي تتضمن ١٦٩٨ بيتاً، **وعاصم أحمد أبو الكمال** من علماء اللغة الأتراك **وعاصم محمد أبو يحيى القيسي الأندلسي** وهو من قضاة غرناطة أيضاً، ولعلّ المقصود هو الأول لاشتغاله بالتصانيف الفقهية.

(٤) **الذات** (Essence) من حيث اللغة ما يصلح لأن يعلم ويخبر عنه. واسم **الذات** عند النحاة ما علق على ذات مثل الصبي والأرنب، وفي مقابله اسم المعنى كالبطولة. **والذات** كما عرّف الجرجاني بمعنى النفس **فذات** الشيء نفسه وعينه، وهنا تكون **الذات** أكثر عمومية من الشخص لأنها تتعدى الجسم إلى غيره والشخص يقتصر على الجسم.

والذات ذات دلالات عدة:

فهي **أولاً** كل ما قام بنفسه وهي هكذا بخلاف العرض.

وهي **ثانياً** حقيقة الشيء وجوهره بخلاف العرض أيضاً.

والذات ثالثاً هي الماهية (Quiddité) أي جوهر الشيء أيضاً.

وَالكُليّاتُ خَمْسةٌ دون انتقاص جنسٌ وفصل عرض نوع وخاص[1]
وأَوَّلُ ثـلاثـةٍ بـلا شَـطَـطْ جِنسٌ قَريبٌ أو بَعيدٌ أو وَسَط][2]

أقول:

مرادُه بالأول الكليّ في قوله كليّ أو جزئيّ، يعني أن **الكليّ** إن كان **داخلاً** في الذات، بأن يكون **جزءاً** من المعنى المدلول للفظة، يقال له **كليّ ذاتيّ** كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان، وإن كان **خارجاً** عن الذات بأن لم يكن كذلك يسمّى **كلياً عرضياً** كالماشي والضاحك بالنسبة له. وإن كان عبارة عن **الماهية**[3]

(١) **الجنس** (Genus = Genre) لغةً الضرب أو النوع من كل شيء، وهو أكثر شمولاً من النوع. ويفهم ذلك من قول ابن سينا: «**الجنس** هو المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع...

(٢) **الشطط**: تجاوز الاعتدال. يشير في هذا البيت إلى **مراتب الجنس** كما حدّدها الأقدمون وهي **الجنس الرديء** أي السافل وهو أحط الأجناس، والجنس الوسط الذي هو **الجنس الرفيع** وهناك فوقهما ما يدعونه **الجنس** الفريد أو المنفرد.
قال الباجوري حول عبارة: وأوله (**أي الجنس**) **وقوله: ثلاثة** أي بقطع النظر عن **الجنس المنفرد** لعدم الظفر بمثاله وإلا فمع النظر إليه يكون الجنس أربعة ومثل بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته. **وقوله: بلا شطط** أي بلا زيادة، يعني ولا نقص ففي كلامه اكتفاء. قال بعضهم: أصول قوله بلا شطط لا بشطط لأن حق حرف النفي التقديم على جميع المنفي وهو الباء، مع الشطط الدال مجموعها على ملابسة الثلاثة للشطط وإنما قدّمت تزييناً للفظ. وهذا إنما يتجه إلى في القول **بأن لا في مثل ذلك ليست بمعنى غير** وأما على القول بأنها بمعنى غير كما هو المشهور في نحو قولك: جئت بلا زاد فلا فليعرف.

(٣) **الماهية** (Quiddity = Quiddité): أصلها المائية لكن قلبت الهمزة هاء لدفع الاشتباه بالمصدر الذي يؤخذ من لفظة ما. وذهب الجرجاني إلى أن الأصل **نسبة الماهية إلى ما هو** وهو ما عناه أرسطو إذ قال: بأن الماهية هي سؤال ما هو؟ أي ما حقيقته. فالماهية إذن هي ما به يرد عن السؤال بما هو أو هي ما به الشيء هو هو.
ويذهب أبو البقاء في كليّاته إلى **أن** الماهية أكثر عمومية من الحقيقة، لأن الحقيقة تتناول الموجودات بينما الماهية تتناول الموجودات والمعدومات.
ويذهب المفلاسفة إلى أن الماهية والحقيقة والذات كثيراً ما تستعمل مترادفة.

كإنسان فهو **ذاتي** بناء على أن الذاتيّ ما ليس بعرضيّ.

والكليّ الذاتيّ إما أن يكونَ **مشتركاً** بين الماهيّة وبين غيرها، أو **مختصاً بها**.

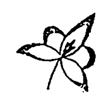
فالأول: يسمّى جنساً كالحيوان بالنسبة للإنسان.

والثاني: يسمّى فصلاً كالناطق بالنسبة له. **والكليّ العرضيّ** إما أن يكون مشتركاً أو مختصاً، فإن كان **مشتركاً** بين الماهية وغيرها يسمى **عرضاً عاماً** كالماشي بالنسبة للإنسان وإن كان **خاصّاً** بها يسمى خاصّة كالضاحك بالنسبة له.

والكليّ الذي هو عبارة عن نفس الماهية كالإنسان فإنه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يسمى **نوعاً**.

فهذه **الكليات الخمس** التي هي مبادىء التصورات المشار إليها بقوله: والكليات (البيت).

ثم إن أولها وهو الجنس ثلاثة أقسام: **قريب** كالحيوان بالنسبة للإنسان **وبعيد** كالجسم بالنسبة له **ومتوسط** كالنامي بالنسبة له وهو المشار إليه بقوله: وأول **(البيت)**.



(٨)

فصل
في بيان نسبة الألفاظ للمعاني

●

[ونِسْبَةُ الألَفَاظِ لِلْمَعَانِي ... خَمْسةُ أقسَامٍ بِلا نُقْصانِ[١]
تَواطُؤ تَشاكُكٌ تخالَفُ ... والاشتراكُ عكسُه التّرادُفُ][٢]

أقول:

اللفظ إما أن يكون واحداً أو متعدّداً. وعلى كلّ فالمعنى إما أن يكون واحداً أو متعدداً، فالأقسام أربعة:

ـ **فمثال** اتحاد اللفظ والمعنى: **إنسان.**

ـ **ومثال** اتحاد اللفظ وتعدد المعنى: **عين، فإنه يطلق على الباصرة والجارية وغيرهما.**

فالقسم الأول إن اتحد المعنى في أفراده سمى **كليّاً متواطئاً** كالإنسان وإن اختلف فيها بالشدّة والضعف سمي **كلياً مشكّكاً** كالبياض فإن معناه في الورق أقوى من معناه في القميص مثلاً.

والقسم الثاني وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدّد المعنى يسمى **مشترَكاً.**

---

(١) في هذا البيت يحدّد أشكال العلاقة أو النسبة بين الألفاظ والمعاني، وهي خمسة أقسام.

(٢) **التواطؤ** أو **المطابقة** معناهما الجمع بين الشيئين على حذو واحد أو الجمع بين الضدين في سياق تعبيري واحد، والتواطؤ أو المطابقة علاقة منطقية والمراد بالتواطؤ هنا الاتحاد بين اللفظ والمعنى كما شرحه مع باقي هذه الأقسام لاحقاً.

ـ **ومثال** ما تعدد فيه اللفظ والمعنى: **إنسان وفرس** فهما متباينان[1] على ما فيه، والنسبة بينهما التباين. **فهذه الأقسام الخمسة** التي ذكرها في قوله ونسبة الألفاظ (البيتين) ومراده **بالتخالف التباين**[2].

ثم قال:

[واللفظُ إمّا طَلَب أو خَبَرُ وأولُ ثلاثة ستُذْكَرُ[3]
أمرٌ مع استعلا وعكسُه دعا وفي التَّساوي فالتِماسٌ وقعا][4]

أقول:

اللفظ إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر كزيد قائم، وإن وجد فهو طلب أي **إنشاء كقولك: إعلمْ يا زيد.**

والأول: يأتي عند قوله: ما احتمل الصدق لذاته جرى (**البيت**).

والثاني: ثلاثة أقسام[5] لأنه إن كان من **مستعل** كقول المخدوم

---

(١) **متباينان**: مختلفان أو متباعدان.

(٢) **التباين**: الاختلاف Différence في الطريقة **والاختلاف** هو عكس الاتفاق. ومعنى **الاختلاف** عند العلماء غير التماثل أو التضاد بين شيئين موجودين كالجبل والنهر.

(٣) **قوله**: واللفظ إما طلب أو خبر إشارة إلى تقسيم علماء المعاني الكلام إلى **خبري وإنشائي**، وتحديدهم **الخبري** بأنه ما يحتمل الصدق أو الكذب كأن تقول: في مرج دابق انتصر السلطان سليم التركي على قانصوه الغوري قائد المماليك. **فهذا كلام خبري** لأنه يحتمل الصدق أو الكذب تبعاً لمطابقته أو عدم مطابقته للواقع. **وأما الآخر** الذي يصح نعته بالصدق أو الكذب فيدعى **الكلام الإنشائي** كأن تقول: كن ابن من شئت واكتسب أدباً... إلخ. فهذا كلام ليس خبرياً بل هو طلبي بصيغة الأمر.

(٤) يشير في هذا البيت إلى أنواع **الكلام الإنشائي** الطلبي **فهي ثلاثة**.

(٥) يفصل أنواع الطلب فهي ثلاثة:

ـ **الاستعلاء**: وهو التوجه في الأمر من أعلى إلى أدنى كقول السيد لخادمه: افعل كذا وكذا.

ـ **الالتماس**: وهو أن يكون موجهاً من شخص إلى آخر مثله في الرتبة بأسلوب الالتماس **لا** الاستعلاء **كأن** يقول الأخ لأخيه: ساعدني في حمل هذا العبء.

ـ **الدّعاء**: وهو أن يكون الكلام موجهاً من أدنى إلى أعلى من الخادم إلى المخدوم من العبد إلى خالقه.

لخادمه: اسقني ماء فهو **أمر**، وإن كان من **الأدنى** كقول الخادم لسيده: أعطني درهماً فهو **دعاء**، وإن كان من **مساو** يسمّى التماساً كقول بعض الخدمة لبعض: أعطني عمامتي وهذا معنى قوله: **واللفظ إما طلب أو خبر (البيتين)، وفي هذا المبحث كلام في علم الأصول.**



(٩)

فصل
في بيان الكلّ والكليّة والجزء والجزئيّة

●

[الكلّ حكمنا على المَجْموعِ   كَكُلٌ ذاكَ ليسَ ذا وُقوعِ[١]
وحيثُما لكلّ فردِ حكما   فإنّه كليّة قد علِما[٢]

---

(١) **الكلّ**: في اللغة اسم يطلق على مجموع أقسام أو أجزاء الشيء **والكل** ضربان:

١ ـ **الكلّ المجموعي**: وهو الكلّ الشامل لسائر الأفراد مثل الصف والفرقة والجمهور المحتشد.

٢ ـ **والكلّ الإفرادي**: وهو بخلاف السابق. وفي التمييز بينهما يقول ابن رشد: **الكل** هو الذي يدلّ به على ما يحوي جميع الأجزاء، وليس يوجد عنه شيء، وهو ـ هكذا ـ تمام الشيء.

والكل عند ابن رشد ضربان:

ـ **الكلّ المتصل** وهو ما ليس له أجزاء بالفعل.

ـ **والكلّ المنفصل**: وهو عكس الأول مثل الآلة وأجزائها الموضوع بعضها إلى البعض الآخر.

والكلّ مقابل للجزء، وبالتالي الكليّ **مقابل** للجزئي. وفي الكلام على الكليّة والكليّ تفصيل ذلك.

(٢) **الكليّة** (Universalitas) **صفة الكليّ**: وتطلق لفظة كلية على الشيء بأجمعه كأن يقال هجم عليه بكليته. وسيؤتي لاحق الكلام على الكتاب وأقسامها.

والكليّ (Universal): هو المنسوب إلى الكلّ وهو مساو لما هو عام.

وقد اعتبر المناطقة أن الكليّ شامل لجميع أفراد الداخلين في نوع معين وفي هذا قول ابن سينا: «**اللفظ المفرد الكليّ هو الذي يدلّ على كثيرين بمعنى واحد متفق، إما كثيرين في الوجود كالإنسان، وإما كثيرين في جواز التوهم كالشمس وبالجملة فالكليّ هو اللفظ الذي يمنع مفهومه أن يشترك في معناه كثيرون، فإن منع من ذلك شيء فهو من غير نفس مفهومه**».

والحكمُ للبعض هو الجُزئيّة والجزءُ معرفتُه جليَّة][1]

أقول:

الكلّ هو المجموع المحكوم عليه، كقولك: أهل الأزهر علماء إذ فيهم من لم يشم للعلوم رائحة. **والكليّة** الحكم على كل فرد، كقولك: كل إنسان قابل للفهم. **والجزئية** الحكم على بعض الأفراد، كقولك: بعض أهل الأزهر علماء. **والجزء** ما تركب منه ومن غيره كل، كالمسمار والخيط للحصير فكل منهما، يقال له **جزء** والحصير **كلّ**.

وأشار المصنّف بقوله: ككل ذاك إلخ إلى حديث ذي اليدين المشهور لمّا قال للمصطفى: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال: «كل ذلك لم يكن»، والتحقيق أنه من باب الكليّة لا الكل بدليل قوله للمصطفى: بل بعض ذلك قد كان.

---

(1) **الجزء والجزئية**: سبقت الإشارة إليهما ومع هذا نقول: الجزء هو ما يتركب الشيء منه، وكل جسم مركب إنما هو مركب من أجزاء والجزئي المنسوب إلى الجزء وهو ذو حدّين:

- **الجزئي الحقيقي**: وهو الذي يمنع تصوره من حيث وقوع الشركة فيه وهو مثل العَلَم الدال على شخص محدّد مثل زيد وعمرو.

- والجزئي **الإضافي**: وهو الجزء المندرج في الكل مثل الإنسان بالنسبة إلى الحيوان.

ولما كان الجزء هو بعض الكلّ وأمره مميّز بجزئيّته، لذلك قال في هذا البيت من سلم المنطق: **«والجزء معرفته جليّة»**.

وجاء في هامش شرح الدمنهوري حول عبارته: **«والحكم للبعض»**.. قوله:

- اللام فيه بمعنى على كالذي قبله، وذلك كما في قولك بعض الحيوان إنسان ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون واحداً أو أكثر.

(١٠)

فصل
في المعرّفات

●

[معرّف إلى ثلاثة أقسام حدّ ورسميّ ولفظيّ وعلم[١]
فَالحدُّ بالجنسِ وفصل وقَعَا والرسمُ بالجنس وخاصّة معا[٢]
وناقص الحدّ بفصلٍ أو معا جنسٌ بعيدٌ لا قريبٌ وقعا[٣]
وناقص الرسم بخاصّة فقطْ أو مع جنس أبعد قد ارتبَطْ[٤]

---

(١) المعرّف بكسر الراء ـ كما قال ـ هو واحد المعرّفات وعنى به التعريف.
وقوله: **رسمي** عنى به كما ورد في الحاشية **الرسم** أي أنه منسوب للرسم وهو **الرسم** اللغوي «وهو الأثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكر». قال بعضهم: ويمكن أن يتكلف بأن يقال إنه **منسوب للرسم** المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراده، فيكون من نسبة النوع إلى فرده.
وسيأتي لاحقاً إيضاح مدلول التعريف.

(٢) **الحدّ** (Definition = Définition): هو في اللغة المنع أو الفصل بين شيء وآخر. وإقامة **الحدّ** معناه حدود الله وتكون إقامة الحدّ بتأديب المذنب. ومن **معاني الحدّ** النهاية.
والمراد أيضاً **بالحدّ أو** حدّ الشيء وصفه المميز له من غيره.
وعند الفلاسفة الحدّ هو الدال على ماهية الشيء وتعريفه تعريفاً كاملاً.
ـ **وقوله**: الرسم معناه الوصف أي تعريف الشيء بصفاته العرضية اللازمة المميزة له، كأن نقول بأن الإنسان ساخر ومتهكم فالسخرية والتهكم من مميزاته كإنسان.

(٣) **أراد ناقص الحدّ**: الحدّ الناقص وقد شرحه لاحقاً بأنه خلاف التعريف التام الذي يتركب من الجنس والفصل القريبين كقولنا: الإنسان حيوان ناطق.

(٤) **أراد بالرسم الناقص** بالخاصة ما يكون بالفصل القريب وحده، أو به وبالجنس البعيد فالحدّ التام جامع مانع ومطرد ومنعكس أي بوجود الحد يوجد المحدود، والانعكاس عكسه أي إذا عدم الحدّ عدم المحدود.

وما بلفظيّ لديهم شهرا   تبديل لفظٍ برديف أشْهرا][1]

أقول:

لما قدم الكلام على مبادىء التصوّرات وهي الكليات الخمس[2] أخذ يتكلم على مقاصدها وهي القول الشارح.

فالمعرّفات جمع معرِّف (بكسر الراء) **ويقال له تعريف، وقول شارح**[3] **أيضاً**. وهو ما كانت معرفته سبباً في معرفة المعرَّف (بفتح الراء) كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان فإن معرفتَه سببٌ في معرفة الإنسان وهو خمسة أقسام[4]:

---

(١) **أراد باللفظي** الحدّ اللفظي أو الاسمي (Nominale) وسيتضح ذلك لاحقاً.

(٢) **الكليات الخمس** هي: الجنس، والنوع، والفصل، الخاصة، العرض العام، ويمكن تفصيلها كالآتي:

أ ـ **الجنس** Genre) هو التحديد الكلي الذي يقال على كثيرين مختلفين بالأنواع في جواب ما هو، كالحيوان للإنسان.

ب ـ **النوع** Espéce) هو الكلي الذّاتي المقول على كثيرين في جواب ما هو؟ ويقال كذلك عليه وعلى غيره في جواب ما هو بالشركة مثل الإنسان والذئب بالنسبة إلى الحيوان.

جـ ـ **الفصل** هو الكليّ الذّاتي ويقال على نوع تحت جنس محدّد في جواب أي شيء هو كالعاقل أو الناطق للإنسان.

د ـ **الخاصّة** وهي الكلي الذي على واحد من الأنواع جواب عن سؤال ما هو لا بالذّات بل بالعرض كالعام للإنسان.

هـ ـ **العرض العام** هو الكلي المفرد والعرضي أي ما هو غير ذاتي ويشترك في معناه كثيرون كالاخضرار للورق والعشب.

وقد تعددت مواقف المفكرين والفلاسفة حول موضوع الكليات حتى باتت من المسائل الفلسفية المعقدة والمتعددة الأوجه.

(٣) **القول الشارح** هو بمثابة التعريف والشرح كتعريف يعنى بتفسير الجزئيات والكليات لمزيد من الأحاطة بالمعرف به.

(٤) **سبقت الإشارة** إلى هذه الأقسام، وقد عني الشارح بإيضاحها في الفقرات التالية.

حدّ تام، وناقِص، رسمٌ تام، وناقِص، وتعريفٌ باللفظ.

١ ـ **فالحدُّ التام** هو التعريف بالجنس والفصل القريبين كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق.

٢ ـ **والحدّ الناقص** هو التعريفُ بالفصل وحده كتعريفه بالنّاطق فقط أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق.

٣ ـ **والرسمُ التام** هو التعريف بالجنس القريب؛ والخاصّة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك.

٤ ـ **والرسمُ الناقص** بالخاصّة وحدها كتعريفه بالضاحك، أو بها مع الجنس البعيد، كتعريفه بالجسم الضاحك.

٥ ـ وأما **التعريف باللفظ** فهو أن تبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه، كتعريف الغضنفر بالأسد ومراد المصنف بالحد والرسم في البيت الثاني التامّان بدليل قوله بعد ذلك وناقص الحدّ وناقص الرسم.

ثم قال:

[وشَرْطُ كلّ أن يُرى مطَّرداً مُنعكِساً وظاهِراً لا أَبْعدا[١]

ولا مُساوياً ولا تَجَوُّزا بلا قرينة بها تُحرّزا[٢]

---

(١) **الشرط** (Condition) لغةً إلزام الشيء. ويذهب الفقهاء إلى أن الشرط هو ما لا يتم الشيء إلا به. وفلسفياً: **الشرط** ما يتوقف عليه وجود الشيء وفي ذلك قول الغزالي: «**الشرط** هو مالا يوجد الشيء بدونه»، وإلى مثل ذلك ذهب الرازي فقال: «**الشرط**: هو ما بين **الشرط** والعلّة. فالعلّة هي المحدثة للشيء، ولكن **الشرط** غير كاف لإيجاده».

(٢) **التحرّز والاحتراز**: التوقّي من حرّز المكان الرجلَ أصبح له ملجأ، **وتحرّز منه**: توقاه وجعل نفسه في حرز منه.

ولا بـمـا يَـدْري بـمـخـدودِ ولا مُـشْـتـركٍ من الـقـريـنَـةِ خـلا[1]
وعـنـدَهـم[2] مـن جُـمْـلَـةِ الـرُّدودِ أن تدخلَ الأحكامُ في الحدودِ[3]
ولا يـجـوزُ فـي الـحُـدود ذكـرٌ أوْ وحـائـزٌ في الرّسْم فـادر ما رووْا]

(١) **وقوله: لاشتراك** من القرينة... **القرينة**: قرينة الكلام هي ما يصاحبه ويدل على المراد به. **والقرينة النفسية** من قوانين تداعي الأفكار عند **أرسطو** وهي ضرب من الاقتران أو الارتباط بين حالين كأن يخطر في الذهن المطر برؤية السحاب أو الإحساس بخطر النّار برؤية الدخان. **يقول الباجوري في شرح هذا البيت**: **أي ولا بمشترك لفظي** خلا من **القرينة** المعينة للمراد كأن تقول في تعريف الشمس هي عين فلو وجدت **القرينة** المذكورة كأن تقول فيما ذكر هي عين تضيء في الآفاق لم يمتنع التعريف به، ومحل الامتناع إذا لم يرد بذلك المشترك جميع المعاني التي وضع لها وإلا جاز التعريف به، فتعريف القضية بأنها قول.. إلخ. والقول مشترك بين المعقول والملفوظ والمراد في التعريف المذكور كل منهما.

(٢) أراد **بقوله «عندهم»**: أي عند علماء المنطق. ـ **من جملة الردود**: من بينها.

(٣) ـ **الأحكام**: جمع حكم، والحكم في اللغة: العلم ومن معانيه الفقه والقضاء بالعدل، والفصل والبتّ.

والحكم عند المناطقة ـ وهو المعنى هنا ـ إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً كأن تقول: الصيف قادم.

فهذه العبارة تشتمل على ثلاثة أمور هي: المحكوم عليه أو الموضوع وهو الصيف، والثاني وهو **المحكوم به**، ويسمى المحمول وهو قادم. وثالث الأمور النسبة بينهما أي إدراك وقوع هذه النسبة أو عدم وقوعها حكماً أو تصديقاً.

ويقول السيكولوجيون بأن **الحكم** عند علماء النفس تقرير ذهني يثبت به العقل مضمون القول ويقلبه إلى حقيقة أو هو ظاهرة سيكولوجية تلازم الإدراك والمعرفة.

والأحكام أنواع: منها التحليلية وهي التي يكون فيها المحمول جزءاً أو داخلاً في الموضوع من مثل قولنا: القامة مديدة، فمديدة محمولة في موضوعها وهو القامة.

وثاني **الأحكام التركيبية** وهذه تتيح فهم الموضوع دونما حاجة إلى تصور الصفة المحمولة مثل قولنا: هذه الثمرة تزن خمسمائة غرام فمعنى الثمرة مدرك دونما وجوب إدراك وزنها.

أقول:

- شرط المعرف أن يكون مطرداً منعكساً أي جامعاً الأفراد المعرف، مانعاً من دخول غيرها **كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق**، فلو كان غير جامع **كتعريف الحيوان بالناطق** أو غير مانع، **كتعريف الإنسان بالحيوان** لم يصح التعريف، وأن يكون ظاهراً **كتعريف الحنطة بالقمح**.

- وأما إذا كان أبعد منه **كتعريف الأسد بالغضنفر**، أو مساوياً **كتعريف العدد الفرد** بما ليس بزوج، والزوج بما ليس بفرد، **فلا يصحّ**.

- وأن لا يكون **بألفاظ مجازيّة** من غير قرينة تعيّن المراد، **كتعريف البليد بالحمار**، فإن وجدت قرينة يحترز بها عن المعنى الحقيقي، صحّ التعريف، **كتعريف البليد بحمار** يكتب.

- وأن لا يتوقف معرفته على معرفة المحدود، **كتعريف العدد الفرد**، بما تقدم وعكسه.

- وأن لا يكون **بالألفاظ المشتركة** من غير قرينة، **كتعريف الشمس بالعين**، فإن وجدت قرينة **كتعريفها بالعين المضيئة صحّ التعريف**.

وإدخال الأحكام في الحدود لا يجوز كتعريف الفعل بأنه الاسم المرفوع لأن الرفع حكم من أحكامه، لأن المعرفة بفتح الراء يتوقف على أجزاء التعريف، وإذا جعلنا الحكم جزءاً منها والحال أنه يتوقف على المعرفة بفتح الراء، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره لزم الحدود وهو ممنوع. ولا يجوز إدخال **أو** التي للشك في الحدّ[١]

(١) **الحدّ**: في اللغة المنع والفصل بين شيئين. والحدّ في الاصطلاح ما دلّ على ماهية الشيء.

كقولك - في تعريف البليد[1] - هو الذي لا يفهم أو لا يستقيم على سبيل الشك أي إما هذا وإما هذا.

وأما **أو** التي للتقسيم[2] فإنه يجوز إدخالها على معنى أن المعرفة **قسمان**: قسم كذا وقسم كذا. فيكون التعريف في الحقيقة تعريفين لشيئين متخالفين[3]. **مثاله** تعريف النظر[4] بالفكر المؤدي إلى علم أو غلبة ظنّ، يعني أن النظر قسمان: **الأول**: الفكر المؤدّي إلى العلم، **والثاني**: الفكر المؤدي إلى غلبة ظنّ.

وأما في الرسم[5] فيجوز دخولها كقولك في **تعريف الإنسان**، هو

---

(١) **البليد**: غير الذكيّ من بَلُدَ بلادة ضد ذكا وفطن.
والبليد من كان ضعيف الهمة وضعيف الرأي.

(٢) **التقسيم** (Division)، هو العملية المرادفة للقسمة.
والقسمة هي توزيع الكلّ إلى أجزاء. **وللتقسيم في المنطق والفلسفة أربع قضايا**:
- **قسمة الجنس إلى أنواعه.**
- **قسمة الجنس إلى فصوله.**
- **قسمة الموضوع إلى الأعراض** المتقابلة التي تتعاقب عليه.
- قسمة العرض إلى أنحائه المختلفة.

وتعتبر هذه القضايا **شرطية ومنفصلة.**
هكذا يكون التقسم في نظر المناطقة إرجاعاً للجنس إلى أنواعه، أو الكلّ إلى أجزائه.

(٣) **متخالفين**: متباينين أي يتميز أحدهما عن الآخر.

(٤) **النظر (هنا)**: هو الفكر الذي به يطلب العلم لذاته أو المعرفة لذاتها.
والرازي يقول في تعريف النظر: النظر هو ترتيب تصديقات يتوصل إلى تصديقات أخرى. وقد **قيل أيضاً**: **النظر** هو البحث. لكن بعضهم ميّز بين **النظر الصحيح والفاسد**، والأول وحده هو الذي يؤدي إلى المقصود أو المطلوب.

(٥) **الرسم** منطقياً مقابل للحدّ أي الماهية وهو إما تام أو ناقص. والرسم التام يتركب في الجنس القريب والخاصة مثل قولنا: الإنسان حيوان عاقل. وأما **الرسم الناقص فهو يكون بالخاصة** أو بالجنس البعيد مثل تحديد الإنسان بالعاقل وغير ذلك من العرضيات المختصة بحقيقة معينة واحدة وهو عند المعنيين بالأصول أخص من الحدّ..

الحيوان الضاحك أو القابل للعلم وصنعة الكتابة. والفرق بين الحد والرسم أن الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل ويجوز أن يكون لها خاصتان[1] كذلك.



(١) **خاصتان**: مثنى خاصة، والخاصة خلاف العامّة، وخاصّة كل شيء ما يختص بهذا الشيء دون غيره.

(١١)

باب
في القضايا [١] وأحكامها

•

[ما احتَمَلَ الصدق لذاتِه جَرَى بينَهُم قضيةً وخَبَرا]

أقول:

لما فرغ من مبادىء **التصورات ومقاصدها**، أخذ يتكلم على **مبادىء التصديقات**. وهي القضايا وأحكامها.

وواحد القضايا قضية وهي مرادفة للخبر. وتعريفها مركّب احتمل الصدق والكذب لذاته فاحتمال الصدق والكذب يخرج **الإنشاء**، وقوله لذاته ليدخل فيه ما يقطع بصدقه كخبر الله ورسوله وما يقطع بكذبه ككون الواحد نصف الثمانية. لأننا لو نظرنا إلى ذات الخبر لرأيناه يحتمل الصدق والكذب، بقطع النظر عن المخبر والواقع. فالقطع بأحد الأمرين من جهة المخبر أو المخبر به.

ثم قال:

[ثمّ القضايا عندهم قسمان: شرطيةٌ حمليَةٌ والثَّاني [٢]

---

(١) **القضايا**: جمع قضيّة. **للقضية عدة دلالات** فهي إما **فكرة** نعالكها لنعلق صحتها أو خطأها أو **مسألة** ما تتمحور في ذهن العالم أو المفكر ويحاول أن يعبر عنها أو يظهرها ببحثه ودرسه المتواصلين.
وتشكل القضية في المنطق، وهو محور هذه الرسالة **قولاً يصح نعته بالصدق أو الكذب**. وللقضية تفاصيل تتعلق بأقسامها **من حملية** (Catègorique)أو **شرطية** (Uhpothétique) سنتناولها لاحقاً.

(٢) **الشرطية**: نسبة إلى الشرط، **والجملة** هي التي تشمل **الموضوع والمحمول** مثل النهر كبير، والمنحدر شديد، والأب عطوف.

كـلـيّـةٌ شَـخْـصِـيَـةٌ، والأوّل إمّـا مُـسـوّر وإمّـا مُـهْـمَـل[1]
والـسـورُ كـلـيّـاً وجُـزئـيـاً يـرى وأربـعٌ أقـسـامُـه حيـثُ جَـرَى[2]
إمّـا بِـكـلّ أو بِـبَـعْـضِ أو بِـلا شيءٍ وليسَ بعض أو شبه جَلا[3]
وكـلـهـا مـوجـبَـة وسـالـبَـة فـهـي إذاً إلـى الـثـمـان آيـبَـة[4]
والأولُ الـمـوضـوع بـالـحـمْـليّـة والآخرُ الـمـحـمـولُ بـالـسـويّـة][5]

أقول:

القضية قسمان: شرطية وحملية.

والأولى: يأتي الكلام عليها في المتن.

والثانية: وهي الحمليّة أي ما اشتملت على موضوع ومحمول[5]، كزيدٍ كاتب، إما أن يكون موضوعُها كلياً كالإنسان حيوان، أو جزئياً كزيد كاتب. فالثانية تسمى شخصيّة، والأولى إن كانت مهملة من السور، **سمّيت مهملة** كالإنسان حيوان.

= ـ **قوله: والثاني**: قال والثاني ولم يقل الثانية ما دامت هي الحملية، لأنها قسم، وسيأتي الكلام على الأول في قوله: **وإن على التعليق**.

ـ **وقوله: والأول**: أي الذي هو الكلية بالمعنى الذي أراده المصنّف منها فيما تقدم ولم يقل والأولى نظراً لكونها قسماً كما تقدم في نظيره.

(١) **إما مسور أو مهمل**: تابع شرح الدمنهوري للبيت رقم (٩) **وفيه يقول**: **الباجوري**: أيضاً في التعليق على حواشي النص: معنى مسور أي بالسور الكلي أو الجزئي، وقوله: وإما مهمل أي من السور.

(٢)(٣) ويقول الباجوري معلقاً: **وقوله**: **والسور**. . إلخ هو ما دلّ على الإحاطة بجميع الأفراد أو ببعضها في الحملية ككل وبعض كما سيذكره في المصنف، وما دلّ على الإحاطة بجميع الأوضاع أي الأحوال الممكنة أو ببعضها في **الشرطية** وقد يكون كما سيأتي. سمي بذلك تشبيهاً له بسور البعد المحيط بكلها أو بعضها بجامع الإحاطة في كل فهو استعارة باعتبار اللغة وإن كان حقيقة باعتبار اصطلاح المناطقة.

وقوله: **كلياً أو جزئياً**، وكل منها إما **إيجابي أو سلبي** فأقسامه أربعة كما ذكره المصنف.

(٤) انظر الشرح الوارد في المتن اللاحق حول هذه الأقسام.

(٥) **انظر تعريف أنواع القضية الحملية الواردة في هذا الفصل.**

وإن كانت مسوّرة، فإن كان السور كلاً أو ما في معناه، فالقضية كليّة ككل إنسان، أو عامة[١] الإنسان حيوان.

وإن كان بعضاً أو ما في معناه فجزئية كبعض الإنسان أو واحد من الإنسان حيوان، فتلخص أن القضايا أربعة: **شخصية**[٢] إن كان موضوعها جزئياً كزيد كاتب، **ومهملة**[٣] إن كان كلياً ولم تسوّر كالإنسان حيوان، **وكليّة**[٤] بأن سورت بالسور الكليّ ككل إنسان حيوان، **وجزئية**[٥] إن سورت بالسور الجزئي كبعض الإنسان حيوان.

وكل من هذه الأربعة إما أن يكون **موجباً** كما تقدم أو **سالباً** كزيد ليس بكاتب، والإنسان ليس بحجر، ولا شيء من الإنسان بحجر، وبعض الإنسان ليس بحجر فتكون **الأقسام ثمانية**.

والأولى: من كل واحد يسمى **موضوعاً**.

---

(١) **العامّة**: مؤنث العام. **والعام** كما جاء في **تعريفات الجرجاني** لفظ وضع وضعاً واحداً لكثير غير محصور مستغرق بجميع ما يصلح له (**انظر تعريفات الجرجاني** باب العين، **المسألة** ١٠٨٨.

(٢) **القضية الشخصية**: ويقال لها أيضاً: **المخصوصة** وهي **قضية حملية** موضوعها **جزئي** كما أوضح الشارح وهي نوعان إما موجبة أو سالبة كما قال ابن سينا في النجاة (ص ١٩):

ـ **فالموجبة** (Affirmative) الجزئية: هي التي يكون الحكم فيها إيجاباً ولكن بتناول جزء أو بعض من الموضوع كأن تقول بعض الشعراء فيلسوف.

ـ **والسالبة** (Négative) الجزئية: هي التي يكون الحكم فيها سلباً بتناول جزء أو بعض من الموضوع كأن تقول: ليس كل شاعر فيلسوف.

(٣) **القضية المهملة** (Indéfinie): هي القضية الحملية التي يكون موضوعها كليّاً ولكن لم يبين فيه أن الحكم في كلّه أو في بعضه كأن تقول: الحيوان مفترس.

(٤) **القضية الكلية**: هي قضية محصورة الحكم فيها بيّن في كلّه أو بعضه وهي موجبة أو سالبة، فالموجبة مثل قولنا: كل كائن زائل والسالبة مثل قولنا: ليس ولا واحد من الحيوان بنافع.

(٥) **القضية الجزئية**: هي التي يكون يتناول فيها بعض الموضوع وهي نوعان بدورها موجبة وسلبية: وهي شبيهة بالقضيّة الشخصية وبعض المناطقة لا يميز بين هذين القسمين.

والثاني: يسمى **محمولاً** وهو المشار إليه بقوله: والأول (**البيت**).

واعلم أن المصنِّف قال في تعريفه **القضية**: ما احتمل الصدق، ولم يقل: والكذب، للاكتفاء وتعليم الأدب في التعبير.

ثم قال:

[وإنْ على التّعليقِ فيها قَدْ حَكَمْ	**فإنّها شَرْطِيّةٌ وتَنْقَسِمْ**
أَيضاً إِلَى شَرْطِيَّة مُتَّصِلَة	**ومثلها شَرْطيّة مُنْفَصِلَة**
جُزآهما مُقَدَّمٌ وتَالي	**أما بَيانُ ذاتِ الاتّصالِ**
ما أوجبَت تلازمَ الجزءَينِ	**وَذات الانفِصَال دونَ مَينِ**[1]
ما أَوجَبَتِ تنافراً بينَهُما	**أقسامها ثلاثة فَلْتَعلَما**
مانع جمع أو خلوّ أو هما	**وهوَ الحَقيقي الأَخصّ فاعلَمَا]**

أقول:

لما تكلم على **القضية الحملية** أخذ يتكلم على الشرطية. لأن **الأولى** جزء من **الثانية**، والجزء مقدّم على الكل **وعرّفها بقوله**: وإن على التعليق (البيت)، يعني أن **القضية الشرطيّة ما تركبت من جزأين رُبط أحدُهما بالآخر بأداة شرط، أو عناد كقولنا: إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ**.

والعدد إما زوج وإما فرد. **فالأولى** تسمى شرطية متصلة **والثانية** تسمى شرطية منفصلة **وأول** كل منهما يسمى مقدماً **والثاني** يسمى تالياً.

فالشرطية المتصلة ما أوجبت تلازم الجزأين بأن يكون أحدهما لازماً للآخر كالمثال المتقدم فإن طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار.

---

(١) **تلازم الجزءين**: ارتباط أحدهما بالآخر دونما فكاك.
- **المين**: الكذب والخداع.

والشرطية المنفصلة ما أوجبت أي دلّت على التنافر بينهما، فإن الزوجية في المثال المتقدّم منافرة للفردية، **وهي ثلاثة أقسام**[1]: **مانعة جمع** وهي ما دلّت على عدم صحة الاجتماع بين المقدّم والتالي، وإن جوّزت الخلوّ، كقولنا: **الجسم إما أبيض وإما أسود**. فإن الجمع بين البياض والسواد ممتنع ويجوز الخلوّ عنهما، بكونه أحمر مثلاً، **ومانعة خلو** وهي ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها، وإن جوزت الاجتماع، كقولنا: **زيد ما في البحر**، وإما أن لا يغرق، فإن الخلو عن الطرفين ممتنع، ويجوز الجمع بأن يكون في نحو مركب ومانعة جمع وخلو، وهي ما دلّت على امتناع الجمع والخلو، كقولنا: **العدد إما زوج أو فرد، فالزوجية والفردية** لا يجتمعان ولا يخلو العدد عنهما، وهي أخص من مانعة الجمع لمنعها الخلو، ومن مانعة الخلو لمنعها الجمع. فبينها وبين كل منهما **العموم والخصوص المطلق وتسمى حقيقة**، لأنها أحق باسم الانفصال. **ولم يبين المصنّف أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ولا أسوارها كما فعل في الحمليّة تقريباً على المبتدىء وذلك في المطوّلات.**



(١) انظر في تفصيل هذه الأقسام: (المعجم الفلسفي للدكتور جميل صليبا مادة «القضية»: ٢/ ١٩٥).

(١٢)

فصل في
التناقض[١]

•

[تَنَاقُضٌ خلفَ القضيتين في كيفَ وصدقُ واحدٍ أمرٌ قفي[٢]

فإنْ تكُنْ شخصيةً أو مهمَلَة فَنَقْضُها بالكَيفِ[٣] أن تبدلَه

وإن تكنْ محصورةً بالسّورِ فانقُضْ بضدّ[٤] سُورها المذكورِ

فإنْ تكُنْ موجبةً كلّيّة نَقيضُها سَالِبَة جَزئيّة

---

(١) **التناقض** (Contradiction): من نقض الشيء أفسده بعد إحكام. ومنه نقض اليمين أو العهد أي نكثه.

والتناقض فلسفياً هو تباين واختلاف مسألتين. قال ابن سينا: «التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة». وللتناقض جوانب متعدّدة سترد في السياق العام للرسالة.

(٢) **قفي**: الماضي المجهول من قفا يقفو، بمعنى اتبع واحتذي.

(٣) **الكيف** (Quality-Qualité): جاء في كليّات أبي البقاء: الكيفية اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف، بينما الكمية اسم لما يجاب به عن السؤال بكم. والكيفية تدل على صفة الشيء أو صورته أو حاله، وهي من المقولات التي حدّدها أرسطو.

والكيفيات أربعة ضروب: **المحسوسة**: وتتناول كل ما يقع تحت الحواس من لون ومذاق وهيئة، **والكيفيات العارضة** للكم وهي مختصّة بالكم بنوعيه **المتصل** كالتدوير **والمنفصل** كالفرديّة والزوجيّة. **وثالث الكيفيات الاستعدادية** وهي إما تتصل بالاستعداد للقبول واللاقبول وهناك **أخيراً الكيفيات النفسانية** من مثل الحالات النفسية والملكات الذهنية.

والكيفية عند المعاصرين هيئة أو صفة يمكن إثباتها في الشيء أو نفيها عنه.

(٤) **الضد**: العكس، أو ما يشكل النقيض.

وإن تـكـن سـالِـبَـةً كُـلّـيّـة نَقَـيـضُـهـا مُـوجِـبَـة جـزئـيّـة][1]

التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس[2]. ذكرهما المصنّف للاحتياج إليهما.

ومعنى التناقض في الأصل ثبوت الشيء وسلبه: **كزيد ولا زيد، وزيد كاتب، وزيد** ليس **بكاتب. ومعناه هنا اختلافُ قضيّتين بالإيجاب والسلب، بحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرى.**

فخرج باختلاف القضيتين اختلاف المفردين كزيد ولا زيد، وبالإيجاب والسلب المعبّر عنه عندهم بالكيف، الاختلاف بالكم المعبر عنه عندهم بالكليّة والجزئيّة ككل إنسان حيوان، وبعض الإنسان حيوان. وبحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرى. قولنا: زيد فاضل، زيد ليس بفاسق، لاتفاقهما على الصدق، مثال ما انطبق عليه تعريف المصنِّف زيد عالم زيد ليس بعالم.

وهذا بالنسبة لغير المسوّرة أما هي فلا بد من الاختلاف في الحكم أيضاً.

مثال التناقض في **القضايا الأربعة** على ما ذهب إليه المصنِّف في الشخصية: **زيد كاتب زيد ليس بكاتب، وفي المهملة** الإنسان حيوان الإنسان ليس بحيوان. وفي **الكلية** كل إنسان حيوان بعض الإنسان ليس بحيوان، وفي **الجزئيّة** بعض الإنسان حيوان لا شيء من الإنسان حيوان.

ولكن الذي يدل عليه كلامه الآتي من أن المهملة في قوّة الجزئية

---

(١) سبقت الإشارة إلى أنواع القضايا وأحكامها.

(٢) **العكس** (Conversion): العكس هو استدلال مباشر يقوم على ستنتج قضية من أخرى وذلك بجعل الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً. وله نوع سيأتي ذكرها لاحقاً.

يوافق قول غيره من المحقّقين، إن نقيض المهملة سالبة كليّة. فنقيض الإنسان حيوان، لا شيء من الإنسان بحيوان فتكون المهملة داخلة في المسوّرة بالسور الجزئي.

واعلم أن التناقض لا يتحقق بين القضيّتين إلا مع اتفاقهما في وحدات ثمان مذكورة في المطوّلات، ترجع إلى وحدة واحدة، وهي اتحاد النسبة الحكمية فتلخص أن **القضيتين الشخصيتين** تناقضهما، يتحقق بالاختلاف في الكيف مع الاتفاق في الوحدات وأن المسورتين يتحقق تناقضهما بالاختلاف في الكيف والكم مع الاتفاق فيما ذكر، والله أعلم.



(١٣)

فصل
في العكس[1] المستوي

●

العكسُ قلبُ جزأيْ القضيّه	مع بقاء الصدق والكيفيّة
والكم إلا الموجب الكليّه	فعوضها الموجبة الجزئيّة
والعكسُ لازمٌ لغيرِ ما وجِدْ	به اجتماعُ الخستين فاقتصِدْ
ومثلُها المهمَلَة السلبية	لأنها في قوة الجزئيّه
والعكسُ في مرتب بالطبع	وليس في مرتب بالوضْع]

أقول:

العكس في اللغة التحويل[2] وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام:

- عكس مستو.
- وعكس نقيض موافق.
- وعكس نقيض مخالف.

ومتى أطلق العكس فالمراد به **الأول** فتقييد المصنّف العكس بالمستوي زيادة إيضاح للمبتدىء، وعرّفه المصنّف بقوله: العكس إلخ.

---

(١) **العكس المستوي**: سبقت الإشارة إلى العكس ومعناه. وأما العكس المستوي فهو العام كما في مبدأ الكلية السالبة والجزئية السالبة فإن كل واحدة منهما تنعكس مثل نفسها.

(٢) التحويل هو من أسماء العكس وذلك بأن يصبح الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً كما أشير سابقاً.

يعني أن العكس هو أن يصير المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً مع بقاء الصدق والكيف والحكم مثال ذلك بعض الإنسان حيوان عكسه بعض الحيوان إنسان.

فالقضية الأولى موجبة جزئيّة صادقة **والثانية** كذلك. ويستثنى من هذا الضابط الموجبة الكليّة فإن عكسها موجبة جزئيّة، كقولنا: كل إنسان حيوان عكسه بعض الحيوان إنسان.

والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خاصّتان وهما **السلب والجزئيّة**، فتخرج السالبة الجزئيّة والمهملة السلبيّة لأنها في قوتها، ويبقى الشخصيّة قسميها: أعني الموجبة والسالبة والكليّة كذلك والجزئيّة الموجبة والمهملة الموجبة.

فالشخصيّة الموجب زيد كاتب عكسها بعض الكاتب زيد. **والسالبة** إن كان محمولها جزئياً انعكست كنفسها كقولنا: زيد ليس بعمرو عكسه عمرو ليس بزيد. وإن كان كلياً انعكست إلى سالبة كليّة نحو: زيد ليس بحمار عكسه لا شيء من الحمار بزيد. والكليّة الموجبة عكسها جزئية موجبة نحو: كل إنسان حيوان عكسه بعض الحيوان بإنسان. **والسالبة** تنعكس كنفسها نحو: بعض الإنسان حيوان. عكسه الحيوان إنسان أو بعض الحيوان إنسان: وأما **الجزئية السالبة** نحو: بعض الحيوان ليس بإنسان، والمهملة السالبة نحو: الحيوان ليس بإنسان فلا عكس لهما كما تقدم.

ثم إن **العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي وهي الحمليّات والشرطيّات المتصلة، وأما القضايا** المرتبة بحسب الوضع فقط وهي الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها، وهذا معنى قوله والعكس في مرتب **(البيت)**.

(١٤)

بابٌ في القِيَاس[١]

●

[إنّ القياسَ مِنْ قَضَايا صوِّرا مستلزما بالذاتِ قولاً آخَرا[٢]

ثم القياسَ عِندَهم قِسْمانِ فمنْهُ ما يُدعى بالاقتراني[٣]

---

(١) **القياس** (Syllogism = Syllogisme): حدّدت المعاجم الفلسفية القياس بقولها: «القياس تقدير الشيء الماديّ أو المعنوي بواسطة وحدة عددية معينة لمعرفة مقدار ما يحتويه من هذه الوحدة. ويستعمل أصلاً في العلوم الطبيعية والرياضية، وقد امتد إلى العلوم النظرية وبخاصة علم النفس».

وغاية القياس هنا ضبط وتحديد المعلومات.

ويفهم من هذا التحديد أن **القياس هو التقدير، ويستعمل أيضاً في التشبيه**، أي تشبيه شيء بآخر إذا كان بين الشيئين وجه شبه كأن نقول: هذا الشيء قياس ذاك.

وأنواع القياس من حيث موضوعه **ثلاثة أقسام: اللغوي، والفقهي، والمنطقي**، والمراد هنا **المنطقي وعرّفه ابن سينا بقوله**:

«هو قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها بذاتها، لا بالعرض، قول آخر غيرها اضطراراً».

(٢) **قوله: بالذات**: أي بذاته فأل عوض عن الضمير على مذهب المجيز، لذلك **«قوله قولاً آخر»** أي قولاً آخر مغايراً لكل من المقدّمتين، واعترض بأن النتيجة لا بد أن تكون متركبة من أجزاء المقدمتين، وحينئذ فلا تكون مغايرة لهما. وأجيب بأن المراد بمغايرة النتيجة لهما كونها ليست عين واحدة منهما لا كون أجزائها غير أجزائهما. فإن قلت مثلاً كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم أنتج أن كل إنسان جسم وهذه النتيجة مغايرة للمقدّمتين بالمعنى المذكور.

(٣) **قوله: ثم القياس.. إلخ**، ثم للترتيب. **وقوله**: عندهم أي المناطقة.

- **وقوله: فمنه الاقتراني**: يعني أنّ من القياس قسماً يسمّى **بالاقتراني** لاقتران حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينهما بأداة الاستثناة التي هي لكن وسيأتي قسم ذلك في قوله ومنه الاستثنائي.

والواقع أن القياس **المنطقي** نوعان هما: الاقتراني والاستثنائي. =

وهوَ الذي دلَّ على النّتيجة بقوةٍ واختصَّ بالحمليّة

فإن تردْ تركيبه فركبا مقدّماته على ما وجبَا

ورتّب المقدماتِ وانظُرا صحيحَها من فاسدٍ مختبَرا

فإنْ لازمَ المقدّماتِ بحسبِ المقدّماتِ آتِ

وما من المقدّمات صُغرى فيجبُ اندراجُها في الكُبْرى

وذاتَ حدّ أصغرِ صُغراهُما وذات حد أكبر كبراهُما

وأصغر فذاك ذو اندراجِ ووسطٌ يلْغَى لدى الإنتاج]

أقول:

هذا شروع في مقاصد التصديقات وهو القياس. **ومعناه لغةً** تقدير شيء على مثال شيء آخر، **واصطلاحاً** لفظ تركب من قضيتين فأكثر، يلزم عنهما لذاتِهما قولٌ آخر. **والأول يسمّى قياساً بسيطاً والثاني يسمّى قياساً مركّباً** وسيأتي في كلامه. وأنه يرجع إلى البسيط.

مثال الأول: العالم متغير، وكل **متغير** حادثٌ، يلزم عنه العالَم حادثَ.

= ● **فالاقتراني** (Cotégorique): يقال له: الحملي. قال عنه ابن سينا: «هو الذي يكون ما يلزمه ليس هو ولا نقيضه مقولاً فيه بالفعل، بوجه ما، بل بالقوة كقولك: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف محدث، فكل جسم محدث».

وللاقتراني: مقدّمتان تشتركان في حدّ، وتفترقان في حدّين، فتكون الحدود ثلاثة. والحدود الثلاثة في القياس أعلاه هي الجسم والمؤلف والمحدث. وللقياس الاقتراني أربعة أشكال. والشكل هو الهيئة الحاصلة في القياس من نسبة الحدّ الأوسط إلى الحدّ الأصغر والحدّ الأكبر.

● **والاستثنائي** (Exeptif): هو الذي يتألف من مقدمتين واحدة **شرطية** والثانية وضع أو رفع لأحد جزئيهما. سمّي هذا القياس كذلك لاشتماله على **الاستثناء**. وله قسمان: **شرطي متصل**، وشرطي منفصل (اطلب التفصيل في مراجع علم المنطق، من مثل: **النجاة** لابن سينا).

مثال الثاني: النباش[1] آخذٌ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، يلزم عنه النباش تقطع يده. فخرج بقيد التركيب من قضيتين: اللفظ المفرد والقضية والواحدة، وخرج بالقول الآخر، ما إذا كان القول أحد المقدّمتين. كقولنا: كل إنسان ناطق وكل ناطق بشر فان النتيجة وهي كل إنسان بشر هي إحدى المقدمتين. وخرج بقولنا: لذاته ما إذا كان القول الآخر لا لذات القضيتين، كقولنا: زيد مساوٍ لعمرو وعمروٌ مساوٍ لبكر فالنتيجة وهي زيد مساوٍ لبكر، ليست لازمة لذات المقدّمتين بل بواسطة أجنبية وهي مساوىء المساوىء لشيء مساوٍ لذلك الشيء.

ثم إنّ **القياس** ينقسم إلى قسمين: **اقترانيّ وشرطيّ**[2]. والثاني يأتي في قوله ومنه ما يدعى بالاستثنائي إلخ. والأول هو ما دل على النتيجة بالقوة، أي بالمعنى أن تكون النتيجة مذكورة فيه، بمادتها لا صورتها، كالعالم حادث فيما تقدم.

وخرج بذلك **القياس الشرطيّ** فإنه دالّ على النتيجة بالفعل، أي ذكرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها، كقولنا: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً لكنه إنسان ينتج فهو حيوان. وهذه النتيجة ذكرت في القياس بمادتها وهيئتها. كذا قالوا والذي يظهر أن هذا بحسب الظاهر، لأن النتيجة لازم القياس، ولا يصح أن يكون اللازم جزءاً من الملزوم، بل هو مغاير له فافهم. ويتركب هذا القياس من **الحمليات والشرطيات**.

وأما قول المتن: واختص بالحمليّة، فجرى على الغالب. فإن أردت تركيب القياس الاقتراني فركبه على الوجه المعتبر عندهم من

---

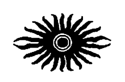
(١) **النباش**: السارق، المختلس.

(٢) **القياس الشرطي**: هو قياس استثنائي له قسمان: شرطي متصل مثل قولنا: إن كان البدر مكتملاً فالسماء نيّرة، والقسم الآخر هو الشرطي المنفصل كأن تقول: الحيوان إما مفترس أو أليف ولكنه مفترس، فليس إذن بأليف.

الإتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب، كالتغير في المثال المتقدم، ومن ترتيب المقدمات جمع مقدمة، أي القضية التي جعلت جزء دليل. سميت بذلك لتقدمها على المطلوب. فإن لم تكن جزء دليل، فلا تسمّى مقدمة بأن تقدم المقدّمة الصغرى على الكبرى.

ومن تمييز الصحيح من الفاسد لأن النتيجة لازم واللازم بحسب ملزومه إن صحيحاً فصحيح، وإن فاسداً ففاسد فالنتيجة صحيحة إن كان كل من المقدّمتين صحيحاً، وإلا ففاسدة.

ومن اندراج **المقدمة الصغرى في الكبرى** والمراد بالمقدّمة الصغرى المشتملة على **الحدّ الأصغر**، الذي هو موضوع النتيجة، كالعالم متغير في المثال المتقدم؛ **والكبرى** المشتملة على الحد الأكبر، الذي هو محمول النتيجة ككل متغير حادث ـ والمتكرر بين الحد الأصغر والأكبر ـ يسمى حدّاً أوسط. وهو الذي يحذف عنه أخذ النتيجة كالمتغير، فيما تقدم فقول المصنف وأصغر إلخ يستغني عنه، بقوله: وما من المقدمات **(البيت)**.



(١٥)

فصل في
الإشكال[١]

●

[الشكلُ عندَ هؤلاءِ النّاسِ يطلقُ عنْ قضيَتي قِياسِ[٢]
من غيرِ أن تُعتبرَ الأسوارُ إذ ذاك بالضرب له يُشار
وللمقدّمات أشكالٌ فقطْ أربعةٌ بحسَبِ الحدّ الوَسَطْ[٣]

---

(١) **الإشكال**: جمع شكل وهو في اللغة هيئة الشيء وصورته والمقصود الشكل المنطقي وهو الهيئة الحاصلة في القياس من نسبة الحدّ الأوسط إلى الحد الأصغر، والحدّ الأكبر.
فإن كان **الحدّ الأوسط موضوعاً في الكبرى محمولاً في الصغرى كان القياس من الشكل الأول** نحو: كل إنسان فان، سقراط إنسان، وسقراط فان.
وإن كان **الحد الأوسط محمولاً في المقدمتين** أي في الصغرى والكبرى كان **القياس من الشكل الثاني** كقولنا: كل أصيل كريم، وليس ولا واحد من الرعاع بأصيل فليس ولا واحد من الرعاع بكريم.
والشكل الثالث أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في المقدّمتين نحو: كل عادل نزيه وكل عادل كريم، فبعض الكريم نزيه.
وهناك أشكال أخرى وردت في سياق المتن.

(٢) **هؤلاء الناس**: أي المناطقة.
ـ قوله: **يطلق على قضيتي قياس** أي على هيئتهما الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع **الحد** الوسط. ففي كلام المصنّف مجاز لغوي ومجاز بالحذف، واحترز بقوله: قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس. كما لو قلت: كل إنسان حيوان وكل فرس صهّال فلا تسمى هيئتهما شكلاً.

(٣) **قوله**: **وللمقدّمات أشكال**: المراد بالجمع المثنى كما مرّ وقوله فقط مقدّم من تأخير لأن حقهما التأخير عن قوله أربعة كما لا يخفى.
ـ **قوله**: **بحسب الحد الوسط**: أي بالنظر لأحواله من حمله في الصغرى ووضعه في الكبرى، وحمله فيهما ووضعه فيهما ووضعه في الصغرى وحمله في الكبرى كما يعلم مما بعد.

حمل بصُغرى وضعه بكُبرى	**يدعَى بشَكل أول ويُدرَى[1]**
وحمله في الكلّ ثانياً عُرِف	**ووضعُه في الكُلّ ثالثاً أُلِفْ**
ورابعُ الأشكال عَكسُ الأولِ	**وهيَ عَلى التّرتيبِ في التكمّلِ**
فحيثُ عنْ هذا النّظامِ يعدَلْ	**ففاسد النّظامُ أما الأول]**

أقول:

لفظ فصل ساقط في بعض النسخ، والشكل يطلق لغة على هيئة الشيء، ومعناه عند المناطقة هيئة قضيتي قياس.

فعن، في كلام المصنف بمعنى **على**، وهناك مضاف محذوف، أي يطلب على هيئة قضيتي قياس من حيث اقتران الحدود فيه، لا من حيث الصور، إذ بالنظر لذلك تسمّى أنواع القياس **ضروباً**، وأنواع الشكل **أربعة**، لأن الحدّ الوسط إن **محمولاً** في الصغرى **موضوعاً** في الكبرى، فهو **الشكل الأول** كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادثٍ؛ وإن كان **محمولاً** في القضيتين، فهو **الثاني** كقولنا: العالم متغير ولا شيء من القديم بمتغير.

وإن كان **موضوعاً** فيهما فهو الثالث كقولنا: العالم متغير العالم حادث وإن كان عكس الأول بأن كان الحدّ الوسط موضوعاً في الصغرى، **محمولاً** في الكبرى فهو **الرابع** كقولنا: المتغير حادث العالم متغير.

واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف كقولهم في **الضرب الأول من الشكل** الأول كل (ج ب) وكل (ب أ) مكان كل

(١) **قوله: يدعى بشكل أول**: أي يسمى بذلك ولا يخفى ما في ذلك من التسامح لأن ظاهره أن المسمى بالشكل الأول المذكور من الحمل والوضع مع أن المسمى به إنما هو الهيئة الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعد وقوله: ويدري أي بشكل أول ففيه الحذف من الثاني لدلالة الأول (الباجوري).

إنسان حيوان، وكل حيوان حساس قصداً للاختصار[١] وقد أعرضت[٢] عن ذلك ومثلت بالمراد للإيضاح. وإن كان الأوضح منه **التمثيل** بنحو: كل صلاة عبادة وكل عبادة تفتقر إلى النيّة، للاقتصار.

وهذه الأشكال في الكمال على هذا الترتيب، فالأول أكملها ويليها الثاني إلخ.

فإن وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهيئات الأربعة فنظمه فاسد. كقولنا: كل إنسان حيوان وكل فرس صهّال[٣] فقوله فيما يأتي. والثاني كالخروج عن أشكاله تكرار مع هذه لزيادة الإيضاح للمبتدىء.

ثم إن كل شك من هذه الأشكال الأربعة يتصور فيه ستة عشر ضرباً لأن لكل من مقدّمتيه باعتبار الكليّة والجزئيّة والإيجاب والسلب **أربعة أحوال**[٤]. وكل حالة من حالات الأولى تؤخذ مع **أربع حالات** الثانية وليس كلّها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيها الشروط التي ذكرها المصنّف بقوله. أما الأول:

[فشرط الإيجابُ في صُغراه	**وأن ترى كليةً كُبْراه**
والثّاني أنْ يختلفَا في الكَيفِ معْ	**كليّة الكبرى لهُ شرطٌ وقَعْ**
والثالثُ الإيجابُ في صُغراهما	**وأن تُرى كليةً إحداهما**
ورابعٌ عدم جَمْعِ الخسّتين	**إلا بصورةٍ ففيها تَسْتبين**
صُغراهُما موجَبةٌ جزئيةٌ	**كُبْراهُما سالِبةٌ كُلّيّة]**

أقول:

---

(١) **قصدا للاختصار**: رغبة في الإيجاز.

(٢) **أعرضت عن**: ابتعدت، تركت.

(٣) **صهّال**: مبالغة من الصهيل.

(٤) **أربعة أحوال**: أربع حالات.

يشترط لإنتاج الشكل الأول **شرطان**:

الأول: أن تكون صغراه موجبة سواء كانت كليّة أو جزئيّة، **والثاني**: أن تكون الكبرى كليّة سواء أكانت موجبة أو سالبة. والحاصل من ضرب حالَتَيْ الأولى في حالَتَيْ الثانية أربعة وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل:

الضرب الأول: موجبتان وكليّتان والنتيجة موجبة كليّة كقولنا: كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس ينتج كل إنسان حساس.

الضرب الثاني: كليّتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كليّة كقولنا: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الإنسان بحجر.

الضرب الثالث: موجبتان والكبرى كليّة والنتيجة موجبة جزئيّة كقولنا: بعض الإنسان حيوان وكل حيوان حاس ينتج بعض الإنسان حساس.

الضرب الرابع: صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كليّة، والنتيجة سالبة جزئيّة. كقولنا: بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج بعض الإنسان ليس بحجر[١].

فقد أنتج هذا الشكل **المطالب الأربعة** وبهذا كان أفضل الأشكال.

ويشترط لإنتاج الشكل الثاني **شرطان**:

الأول: أن تختلف المقدّمتان في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة.

---

(١) **واعلم أن ما ذكره المصنّف هو مذهب الأقدمين.**

وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون إلى أن شرط انتاج هذا الشكل، إيجاب مقدّمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما، **وبنوا على ذلك أن المنتج من ضروبه ثمانية.**

الثاني: أن تكون **الكبرى** كليّة، فالكبرى إن كانت موجبة **فالصغرى** سالبة كلّية أو جزئيّة، وإن كانت **الكبرى** سالبة **فالصغرى** موجبة كليّة أو جزئية، والحاصل من ضرب حالتَيْ الكبرى في حالتَيْ الصغرى أربعة، وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل كالشكل الذي قبله:

الضرب الأول: كليّتان موجبتان **كقولنا**: كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق.

الضرب الثاني: موجبتان والكبرى كليّة **كقولنا**: بعض الإنسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق.

الضرب الثالث: موجبتان و**الصغرى** كلية **كقولنا**: كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق. فهذه الأضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئية.

الضرب الرابع: كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة **كقولنا**: كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب الخامس: صغرى موجبة جزئيّة وكبرى سالبة كليّة **كقولنا**: بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب السادس[1]: موجبة كليّة صغرى وسالبة جزئيّة كبرى

(١) **فالضرب السادس**: أن يكون مركباً من سالبة جزئيةً صغرى، وموجبة كلية كبرى، نحو: بعض الإنسان ليس بجماد وكل ناطق إنسان ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور: بعض الجماد ليس بناطق. **والضرب السابع**: أن يكون مركباً من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى. نحو: كل إنسان حيوان وبعض الجماد ليس بإنسان ونتيجته سالبة جزئية. وهي في المثال المذكور: بعض الحيوان ليس بجماد. =

كقولنا: كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر.

فالنتيجة في هذه الأضرب الثلاثة سالبة جزئية، فعلم أن هذا الشكل لا ينتج إلا الجزئية في الثلاثة الأول وسالبة في الثلاثة بعدها.

ويشترط لإنتاج الشكل الرابع شرط واحد وهو عدم اجتماع الخستين إلا في صورة واحدة، والمراد بالخستين السلب والجزئية وعدم اجتماع الخستين صادق بأربعة أضرب، ويزاد على ذلك الصورة المستثناة فالأضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة:

الضرب الأول: كليّتان موجبتان **كقولنا**: كل إنسان حيوان وكل ناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق.

الضرب الثاني: موجبتان والصغرى كليّة **كقولنا**: كل إنسان حيوان وبعض الناطق إنسان ينتج بعض الحيوان ناطق. فالنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئية.

الضرب الثالث: كليتان والكبرى موجبة **كقولنا**: لا شيء من الإنسان بحجر وكل ناطق إنسان ينتج لا شيء من الحجر بناطق.

الضرب الرابع: كليتان والكبرى سالبة **كقولنا**: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بإنسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب الخامس: موجبة جزئية صغرى وسالبة كليّة كبرى كما ذكر المصنِّف **كقولنا**: بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحجر بإنسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر، وأن النتيجة في الضربين الأولين

= **والضرب الثامن**: أن يكون مركباً من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو: لا شيء من الحيوان بجماد، وبعض الإنسان حيوان، ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الجماد ليس بإنسان ويشترط لإنتاج هذه الضروب الثلاثة زيادة على ما مرّ شروط تطلب في المطوّلات.

الإيجاب الجزئي، وفي الأخيرين السلب الجزئي، وفي الثالث السلب الكليّ. ودليل إنتاج الشكل الثاني، خصوص السلب الجزئي، وإنتاج الثالث خصوص الجزئيّة، وإنتاج الرابع ما تقدم في المطوّلات.

ثم قال:

[فمنتج لأول أربعة كالثان ثم ثالث فستة[1]
ورابع بخمسة قد أنتجا وغير ما ذكرته لن ينتجا]

أقول:

هذا نتيجة ما تقدم من الشروط وهو ظاهر غني عن الشرح. غير أن المصنّف لم يبين ما تركب منه هذه الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة. **وقد بيّنتها في الشرح** وقد كنت نظمت ذلك في أبيات فلنذكرها هنا لتسهل الإحاطة بحفظها وهي هذه:

[ومُنتَجٌ من أوّل الأشكال أربعةٌ خذها على التَّوالي
كل فكلّ منتج كَلا وأن يَليهِ لا شَيء فلا شيء فَمَنْ
بَعضٌ فكلّ نتجه بعض وما بعضٌ فلا يُنتج ليسَ فاعلما
والثان أيضاً أربعٌ كلٌ فلا وعكسُ نتجهما لا فاعقِلا
بعضٌ فلا وليسَ كلُّ لهُما ليسَ نتيجة فكن مُستَفْهِمَا

(١) **قوله: فمنتج.. إلخ**: الفاء للسببيّة لأن ما تقدم سبب لما سيذكره، وجملة المنتج من الرابع خمسة وإما على ما ذهب إليه بعض المتأخرين فاثنان وعشرون.
ـ **قوله لأول**: اللام بمعنى من وهو على تقدير مضاف والأصل من ضروب أول.
ـ **قوله كالثاني**: أي في أن المنتجة الأربعة.
ـ **قوله: ثم ثالث**: يحتمل أن ثم للترتيب في الذكر ويحتمل أنها للترتيب في الرتبة (الباجوري).

وثالثٌ ستّ وهيَ كلّ فكلّ بعضٍ فكلّ عكسُه بعضُ فقُلْ
كلّ فلا بعضٌ فلا كلّ ففي بليسَ فيها النتجُ ليس فاقْتَفي
ورابعٌ خمس وهي كلّ فكلّ كل فبعضٌ بعضٍ نتج لا تحُل
لا كُلّ لا والعَكْسُ ليسَ بعضُ لا ينتُج ليسَ فافهمَن وحَصّلا]

وقد اقتصرت[1] في بعض الأبيات، على لا من لا شيء وليس من ليس بعض، وأشرت للموجبة الكلية بكل وللجزئية ببعض، ومن فهم ما قدمته في الشرح، فهو معنى هذه الأبيات. وبفهمك الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة، تفهم أن ما عداها من الضروب التي تتصور في كل شكل عقيم[2]. وقد وضعوا لذلك جدولاً في المطوّلات يعرف منه العقيم من غيره. واللبيب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ما تقدم والله أعلم.

ثم قال:

[وتَتْبع النتيجةُ الأخسّ من تلك المقدّمات هكذا زَكَن[3]
وهذه الأشكالُ بالحمْليّ مختصةٌ وليسَ بالشرطيّ
والحذفُ في بَعْضِ المُقدّمات أو النتيجة لعلم آت
وتنتهي إلى ضَرورةِ لما من دور أو تسلسلٍ قد لَزِما]

أقول:

الخسة السلب والجزئيّة، **والشرف** الإيجاب والكليّة. فإذا اشتملت مقدمات القياس على خسة فالنتيجة تابعة لذلك. فخسة السلب وجدت في الضرب الثاني من الشكل الأول، في المقدمة الثانية، ولذلك كانت النتيجة سالبة كليّة.

---

(١) **اقتصرت.. على**: اكتفيت بـ.
(٢) **الشكل العقيم**: الذي لا جدوى فيه.
(٣) **زكن**: علم.

وخسة **الجزئية** في الضرب **الثالث** منه في المقدّمة **الأولى**، ولذلك كانت النتيجة **موجبة جزئية** واجتمع الخستان في الضرب **الرابع** منه. الجزئية في المقدمة **الأولى** والسلب في **الثانية**، ولذلك كانت النتيجة **سالبة جزئية**.

وقوله: زكن بمعنى علم.

ثم إن هذه الأشكال **الأربعة** خاصة بالقياس الحمليّ أي ما تركب من القضايا الحمليّة ولا تكون في القياس الشرطيّ، أي ما تركب من القضايا الشرطية على ما ذهب إليه المصنف تبعاً لبعض المناطقة. والذي عليه المحققون منهم أن يكون في المركب من القضايا الشرطية أيضاً، نحو: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان. وكلما كان حيواناً فهو حساس. فينتج إن كان إنساناً فهو حساس، ثم إنه يصحّ حذف إحدى المقدمتين **الأولى** أو **الثانية** أو النتيجة، للعلم بالمحذوف.

فمن حذف **المقدمة الأولى** قولك: النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق **تقطع** يده، فالنباش **تقطع** يده. **فقولنا: وكل سارق** إلخ كبرى لصغرى محذوفة وهي النباش سارق.

ومن حذف **الثانية** قولك: الإنسان ناطق، فهو حيوان، فالمحذوف وكل ناطق حيوان. ومن حذف النتيجة: العالم متغير وكل متغير حادث، في جواب ما الدليل على حدوث العالم؟ وقد تحذف المقدمة والنتيجة معاً، **كما في قوله تعالى:** ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] (الآية). إذ التقدير لكنهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى. ثم إن المقدمات لا بد أن تنتهي إلى الضرورة بحيث لا يحتاج في فهم معناها إلى تأمل، لأنها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها. وذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف الدور أو التسلسل إن رجعنا

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

للمتوقف عليه الأول، أو ذهبنا لا إلى نهاية فيتعين أن تكون المقدمات ضرورية، أو تنتهي إلى ضروريّة. **مثال الأول الأربعة** تنقسم بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج ينتج الأربعة زوج، **ومثال الثاني** ما إذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائي[١] لو لم يكن سبحانه واجب الوجود[٢] لكان جائزه ولو كان جائزه لكان حادثاً، ولو كان حادثاً لافتقر إلى محدث، ولو افتقر إلى محدث لتعدد الإله، ولو تعدد الإله لفسدت السموات والأرض. لكن فسادهما منتف[٣]. فانتفى ما أدى إليه من جواز الوجود وما يترتب عليه فثبت وجوب وجوده تعالى فانتهينا إلى مقدّمة ضرورية وهو لو تعدد الإله لفسدت السموات.

---

(١) **القياس الاستثنائي** كما قال ابن سينا: «مؤلف من مقدّمتين إحداهما شرطية والأخرى وضع أو رفع لأحد جزأيهما»، ومثال هذا القياس: إن كان زيد يمشي فهو يحرك قدميه، لكنه يمشي، فهو يحرك إذن قدميه، أو لكنه ليس يحرك رجليه، فينتج أنه لا يمشي. وأشرنا سابقاً إلى أنه سمي استثنائياً لاشتماله على الاستثناء وهو نوعان.

(٢) **واجب الوجود** نوعان: واجب الوجود بذاته أو بغيره والأول هو الله وهو الذي ينتفي أو يمتنع عدمه امتناعاً تاماً.

(٣) **يقول الباجوري معلّقاً**: واعلم أن الاستثنائي مؤلف من مقدّمتين إحداهما: شرطية وتسمى كبرى، والأخرى استثنائية وتسمى صغرى. ولذلك يسمى باسمين كما سيذكره المصنف، فالأول: هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية، والثاني: هو الشرطي لاشتماله على الشرطية، وإنما سميت الشرطية كبرى، والاستثنائية صغرى، لأن ألفاظ الاستثنائية على نحو النصف من ألفاظ الشرطية، وأيضاً لو اعتبرتهما بالترتيب الاقتراني بأن جعلتهما على هيئة الشكل الأول، المركب من حملية وشرطية لوجدت فيه الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى، فإذا قلت مثلاً كما كان هذا إنساناً فهو حيوان لكنه إنسان وجدته في قوة قولك هذا إنسان. وكل ما كان إنساناً فهو حيوان ونتيجته عين نتيجته ولا يختلفان إلا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ. أفاده الملوي في كبيره.

(١٦)

فصل في
الاستثنائي

●

[ومنه ما يُدعى بِالاستِثْنائِي يُعْرَفُ بالشَّرطيّ بلا امتِراءِ[١]
وهوَ الذي دلّ على النتيجَة أو ضدّها بالفِعْلِ لا بالقوّة
فإنْ يكُ الشَّرطيُّ ذا اتصالِ أنتج وضع ذاك وضع التالي
ورفعُ تالٍ رفعَ أوّلٍ ولا يلزمُ في عكسِهما لمّا انجلا]

أقول:

الترجمة ساقطة في بعض النسخ، وهذا شروع في **القسم الثاني** من قسمي القياس وهو القياس الاستثنائي، المسمّى أيضاً بالشرطيّ، باعتبار اشتمال **القضية الأولى** المسماة **بالكبرى**، على شرط وباعتبار اشتمال الثانية المسماة **بالصغرى** على حرف الاستثناء وهو لكن.

فقوله ومنه معطوف على قوله فمنه ما يدعى بالاقتراني فيما تقدّم، كما أشرت إليه هناك. وعرفه المصنّف بأنه ما دلّ على النتيجة أو ضدها بالفعل، بأن ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها، على ما تقدّم. فخرج **القياس الاقتراني** فإنه دال على النتيجة بالقوة كما تقدّم، مثال ما دلّ على النتيجة قولنا في الاستدلال على حيوانية الشيء لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، لكنه إنسان ينتج فهو حيوان.

فهذه النتيجة هي تالي **الشرطية**. ومثال ما دلّ على ضدّ النتيجة أي

---

(١) **الامتراء**: مصدر امترى في الشيء شك به.

نقيضها، قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضاً: **لو لم يكن حيواناً لم يكن إنساناً**، لكنه إنسان ينتج فهو حيوان، فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس وهو مقدّم الشرطية.

ثم إن كان **مركباً** من القضايا الشرطية المتصلة أنتج منه **ضربان** وهما: استثناء عين المقدم ونقيض التالي.

وأما استثناء عين التالي أو نقيض المقدم، فلا ينتجان شيئاً. مثال ذلك: **لو كان هذا إنساناً، لكان حيواناً**، فاستثناء عين المقدم وهو إنسان ينتج عين التالي، وهو حيوان واستثناء نقيض التالي، وهو حيوان ينتج نقيض المقدّم وهو إنسان.

وأما **استثناء عين التالي** وهو حيوان فلا ينتج شيئاً لأنه لازم، ولا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت الملزوم، وكذلك نقيض المقدّم لا ينتج شيئاً لأنه ملزوم، ونفي الملزوم لا يقتضي نفي اللازم بخلافه في الضربين الأولين: فإن نفي اللازم الذي هو التالي يقتضي نفي الملزوم الذي هو المقدم، وثبوت الملزوم الذي هو المقدّم يقتضي ثبوت اللازم الذي هو التالي.

هذا معنى قول المصنّف **لما انجلى** أي لما اتضح عندهم من أن نفي اللازم يقتضي نفيَ الملزوم وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم. فقول المصنّف أنتج وضع ذاك أي المقدم، بدليل ذكر التالي بعده والمراد بالوضع الثبوت، وبالرفع النفي وبالعكس استثناء عين التالي، أو نقيض المقدم **فالضروب أربعة: اثنان منتجان واثنان عقيمان**.

ثم قال:

[وأنْ يكُنْ مُنفَصِلاً فوضعُ ذا	**يُنتِجُ رفعَ ذاكَ والعَكْسُ كذا**
وذاك في الأخصّ ثمّ إنْ يكُنْ	**مانعُ جمع فبِوَضْع ذا زكَنْ**
رَفْعٌ لِذاكَ دونَ عَكْسٍ وإذا	**مَانعُ رَفْع كانَ فهو عَكْس ذَا]**

أقول:

القياس المركّب من الشرطات المنفصلة، **إمَّا أن يكون مركباً** من مانعة الجمع، والخلو، أو من مانعة الجمع فقط، أو من مانعة الخلو فقط.

فإن كان مركباً من الأول فأضربُه المنتجة أربعة: اثنان من جانب الوضع واثنان من جانب الرفع. مثال ذلك العدد إما زوج وإما فرد. فاستثناء زوج منتج لنقيض فرد واستثناء فرد منتج لنقيض زوج، واستثناء نقيض كل منهما منتج لعين الآخر.

وإن كان مركباً من مانعة الجمع، فالمنتج منه ضربان، وهما استثناء عين كل من الطرفين ليحصل نقيض الآخر. وأما استثناء النقيض فلا ينتج شيئاً. مثال ذلك إما أن يكون هذا الشيء أبيض، وإما أن يكون أسود، فاستثناء أبيض منتج لنقيض أسود، واستثناء أسود منتج لنقيض أبيض، وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيئاً.

وإن كان مركباً من مانعة الخلو أنتج منه **ضربان** وهما: استثناء نقيض كل من الطرفين ليحصل عين الآخر.

وأما استثناء العين فلا ينتج شيئاً عكس المركب من مانعة الجمع. مثال ذلك زيد إما في البحر وإما أن لا يغرق فاستثناء نقيض في البحر منتج للايغرق، واستثناء نقيض لا يغرق، منتج لفي البحر، فنقول لكنه ليس في البحر فلا يغرق ولكنه يغرق فهو في البحر.

****

(١٧)

لواحق القياس[١]

●

[ومنهُ مَا يدعونَهُ مُرَكّباً ... كونُه من حُجَجٍ قَدْ رُكّبا
فركبنه إنْ تُرِدْ أن تَعلمَه ... واقلبْ نتيجةً بهِ مُقَدّمَه
يَلْزمُ من تركيبهِ بأخرى ... نتيجةٌ إلى هلمَّ جَرّا[٢]
مُتَّصِلُ النتائِجِ الذي حوَى ... يكونُ أو مَفْصُولها كلّ سوا]

أقول:

القياس إن تركب من قضيتين سمي قياساً بسيطاً[٣]، نحو: العالم متغير وكل متغير حادث. وإن تركب من أكثر من قضيتين سمّي قياساً مركباً[٤] نحو النبّاش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده. والنتيجة النباش تقطع يده.

وهذا القياس ينقسم إلى متصل النتائج إن ذكرت فيه النتيجة، وجعلت مقدمة صغرى وركبت مع مقدمة كبرى، وأخذت النتيجة منه وجعلت مقدمة كذلك، وهلمّ جرّا، كما قال المصنِّف. كقولنا: النبّاش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، ينتج النبّاش سارق. وتقول: النبّاش سارق، وكل سارق تقطع يده، ينتج النبّاش تقطع يده إلى آخر ما تريد.

---

(١) **اللواحق**: التوابع. **القياس**: انظر الفصل الخاص به.

(٢) **هلمّ جرّا**: أي إلى آخر المطاف.

(٣) **القياس البسيط**: هو أبسط أنواع القياس، وخلافه المركب.

(٤) **القياس المركب**: هو القياس المؤلف من قياسين، أو أكثر، تكون نيهما أو فيها نتيجة القياس الأول مقدّمة للثاني، ونتيجة الثاني مقدّمة للثالث، وهكذا.

وإلى مفصولها وهو ما لم تذكر فيه النتائج كالمثال قبل هذا، والتحقيق أنه يرجع إلى القياس البسيط، لأنه أقيسة طويت نتائجها في الذكر، وهي مرادة في المعنى، وسمّي الأول متصل النتائج لاتصال نتائجه بمقدّماته بخلاف الثاني.

ثم قال:

[وإنْ بِجُزئي علَى كلّي استدَل	**فذا بالاسْتِقْرَاء عندَهم عُقِل**
وعكسُه يدْعي القياسُ المَنطقي	**وهوَ الّذي قَدّمته فحقّقِ**
وحيثُ جزئي على جزئي حُمِلَ	**لجامع فذاك تمثيلٌ جُعِل**
ولا يُفيدُ القَطْعُ بالدّليلِ	**قياس الاستقراءِ والتَّمْثيلِ]**

أقول:

المفيد للمطلوب التصديقي **ثلاثة أقسام**: استقراء[١]، وقياس[٢]، وتمثيل[٣]. **فالأول** هو الاستدلال على الكليّ بالجزئيّ، كقولنا: **كل حيوان يحرك فكه الأسفل، بدليل أن الفرس والإنسان والحمار مثلاً** كذلك.

---

(١) **الاستقراء** (Induction): هو في اللغة التتبع لأمر ما. وهو في نظر المناطقة الحكم على الكليّ لثبوت ذلك الحكم في الجزئي. وجاء في كتاب «**مفاتيح العلوم**» للخوارزمي: «**الاستقراء هو تعرف الشيء الكلي بجميع أشخاصه**». وعرّف ابن سينا في كتاب «النجاة» الاستقراء فقال: «هو الحكم على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي، إما كلياً، وهو **الاستقراء التام**، وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور. وهو هكذا تام وناقص نحو الجسم إما حيوان أو نبات أو جماد وكل من هذه الأقسام متحيز، والناتج من ذلك كل جسم متحيز.

(٢) **القياس**: انظر الفصل الخاص به وبأنواعه.

(٣) **التمثيل** (Représentation): يقال في اللغة مثّل شيئاً بآخر: سوّاه به. **والتمثيل** عند السيكولوجيين فعل من الأفعال الذهنية تحصل بواسطته المعرفة مثل الإدراك الحسي والتخيل وبه نحصل على الظواهر الفعلية وهي في مقابل الظواهر الانتقالية.

والثاني هو الاستدلال على الجزئيّ بالكليّ عكس الاستقراء. كقولنا: **العالم حادث** والدليل على ذلك أنه من أفراد المتغير وكل متغير حادث وقد تقدم ذلك بأشكاله.

والثالث الاستدلال على جزئيّ بجزئيّ كالاستدلال على حرمة النبيذ بحرمة الخمر للجامع بينهما، وهو الإسكار[1] وهما جزئيان من مطلق المسكر، والمفيد للقطع، من هذه الثلاثة القياس. وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ كالتمساح، وأن العلّة[2] في الجزئي المحمول عليه غير العلّة في الجزئي المحمول.



---

(١) **الإسكار**: إحداث السكر.

(٢) **العلّة**: السبب.

(١٨)

أقسام الحجة[1]

●

[وحجةٌ نقليةٌ عقليةْ أقسامُ هذي خمسةٌ جليةْ
خطابةٌ شعرٌ وبرهانٌ جدل وخامسٌ سفسطةٌ نِلْتَ الأمل]

أقول:

المراد بالحجة القياس، ولما كان الواجب على المنطقيّ أن ينظر في مادة القياس وصورته، ليعرف جهة الخطأ في القياس، كما يأتي في قول المصنّف. وخطأ البرهان البيت احتاج لبيان مادته فذكر أن القياس قسمان: **نقلي** وهو ما كانت مادته مأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع، **وعقلي وأقسامه خمسة**:

أولها البرهان وسيأتي في كلام المصنّف.

ثانيها **الجدل** وهو ما تركب من قضايا مشهورة نحو العدل حسن والظلم قبيح، أو مسلمة بين الخصمين، سواء أكانت صادقة أم كاذبة ليبني عليها الكلام في دفع كل من الخصمين صاحبه. والمقصود منه، قهر الخصم وإقناع من لا قدرة له على البرهان.

ثالثها الخطابة وهي ما تركب من مقدّمات مقبولة أو مظنونة. فالأولى كالصادرة من شخص تعتقد صلاحه، والثانية هي التي يحكم بها العقل بواسطة الظن مع تجويز النقيض نحو: هذا يخالط الناس

---

(١) **الحجة** (Argument): هي الاستدلال على صدق الدعوى أو كذبها، وهي أي الحجة ترادف الدليل.

وكل من لا يخالط الناس متكبر فهذا متكبر. والغرض من الخطابة ترغيب السامع فيما ينفعه دنيا وأخرى.

رابعها الشعر، وهو ما تألف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض نحو: الخمر ياقوتة سيّالة والعسل مرة مهوّعة أو مقيئة[١]، والغرض منه انفعال النفس لترغيبها في شيء أو تنفيرها.

خامسها السفسطة وهي ما تألف من مقدّمات باطلة شبيهة بالحق كقولنا، في صورة فرس في حائط: **هذا فرس وكل فرس صهّال**.

فهذا صهال. والغرض منها الإيقاع في الشكوك والشبه الكاذبة. ويقال لها **مغالطة ومشاغبة واستعمالها حرام بجميع أنواعها**.

ومن أقبح تلك الأنواع **المغالطة الخارجية** وهي أن يشغل المناظر الذي لا فهم له ولا انقياد للحق فهم خصمه بما يشوش عليه ككلام قبيح، ليظهر للناس أنه غلبه ويستر بذلك جهله وهو كثير في زماننا بل هو الواقع. فهذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليتقى لا ليستعمل إلا لضرورة له كدفع كافر معاند، كالسم لا يستعمل إلا في الأمراض الخبيثة. ولم يرتب المصنّف بين أقسام الحجة العقلية بل ذكرها على ما سمح به النظم وترتيبها على ما ذكرته.

ثم قال:

[أَجلها البرهان ما أُلف مِنْ	**مقدّمات باليَقِين تقْتَرِنْ**[٢]
مِن أوَّليَاتٍ مُشَاهَداتِ	**مُجَرّباتٍ مُتَوَاتِراتِ**[٣]
وَحَدْسِيَاتٍ ومَحْسُوساتِ	**فتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينيّاتِ]**[٤]

---

(١) **مهوّعة**: مقيئة من هاع أي قاء من غير تكلّف.

(٢) **تقترن**: ترتبط.

(٣) **متواترات**: متتابعات، متلاحقة تتصل الواحدة بالثانية.

(٤) **اليقينيات**: اليقين (Certilude) هو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت.

أقول:

أعظم هذه الخمسة **البرهان**[1]، وهو ما تألف من مقدمات يقينيّة بأن يكون اعتقادُها جازماً مطابقاً ثابتاً لا يتغير. واليقينيات على ما ذكر المصنف ستة:

الأولى الأوليات[2]: أي البديهيّات جمع أوّليّ وهو ما حكم فيه العقل من غير واسطة تتوقف على تأمل، كالسماء فوقنا والأرض تحتنا.

الثاني المشاهدات[3]: وتسمى **الوجدانيات**[4]. وهي ما تدرك بالحواس الباطنة[5]، من غير توقف على عقل كجوع الإنسان وعطشه ولذّاته وألمه.

والثالث المجرّبات[6]: وهي ما حكم به العقل والحس مع التكرر كقولنا: السقمونيا مسهلة والخمر مسكر.

والرابع المتواترات[7]: وهي ما حكم بها العقل مع حاسة السمع ـ وسواها ـ كعلمنا بغزة والشافعي بسبب كثرة المخبرين بذلك الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب.

---

(١) **البرهان** (Démonstration): هو الحجة الفاصلة البيّنة.

(٢) **الأوليّات** (Principes): هي المقدّمات اليقينية الضرورية وتسمّى أيضاً المبادىء الأولى، وهي ما لا يحتاج العقل في معرفته إلى وسيط. يقول ابن سينا: «الأوليات هي قضايا ومقدّمات تحدث في الإنسان من جهة قوّته العقلية، من غير سبب يوجب التصديق بها إلا ذواتها..».

(٣) **المشاهدات**: الأمور المعاينة.

(٤) **الوجدانيات**: ما اتصل بالوجدان.

(٥) **الباطنة**: خلاف الظاهرة، وهي القائمة في اللاشعور، أو العقل الباطن.

(٦) **المجرّبات**: النتائج الحاصلة بواسطة التجربة، ولذا قيل: «التجربة أكبر برهان».

(٧) **المتواترات**: الأمور التي تتابع على الذهن والسمع فتصبح مألوفة وتفعل تواتر أي تتابع، مع فترة بين المرّة والثانية.

والخامس الحدسيّات[١]: وهي ما حكم بها العقل والحس من غير توقف على تكرر كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس أي الظن بذلك ظناً قوياً.

السادس المحسوسات[٢]: وهي ما يدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس وكلّها في الرأس خاصة به، إلا **اللمس** فإنه يتعدى إلى بقية البدن. وبعضهم أدخل المحسوسات في المشاهدات بجعلها شاملة لما يدرك بالحواس الظاهرة فعدّ اليقينيات خمسة. ووجه حصر اليقينيات في الستة أن المعنى إما أن يستقل العقل به فهو الأوليّات أو لا يحتاج إليه فهو الوجدانيات والمحسوسات، أو يحتاج له ولغيره فهو التجربيّات والمتواترات والحدسيّات. والعلم الحاصل من الثلاثة المتأخرة لا يقوم حجة على الغير بسبب أنه قد لا تكون له تجربة ولا تواتر ولا حدس لعدم مشاركته في ذلك للمستدل قاله بعضهم.

ثم قال:

[وفي دَلالةِ المُقدّمات عَلى النَتيجَةِ خلافٌ آت
عَقلي أو عَادي أو تولّد أو واجب والأوَل المؤيّد]

(١) **الحدسيات**: الحدس (Intuition): هو في اللغة: الظن وفي المصطلح الإشراقي: ارتفاع النفس الإنسانية إلى المبادىء العالية حتى تصبح مرآة مجلوة تحاذي شطر الحق، فتمتلىء من النور الإلهي دون أن تحلّ فيه تماماً وهذا قريب من معنى الكشف الروحي أو الإلهام.
وللحدث معاني شتى عند المعاصرين من الفلاسفة (انظر: المعجم الفلسفي ١/ ٤٥٢).

(٢) **المحسوسات**: جمع محسوس وهو كل ما يقع تحت الحواس الظاهرة أو الحس المشترك.

أقول: في إفادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب:

الأول: أن النتيجة لازمة للنظر لزوماً عقلياً لا تنفك عنه بمعنى أن من علم المقدّمتين امتنع أن لا يعلم النتيجة. فالعلم بالنتيجة لازم للمقدمتين كلزوم الرؤيا للمرئي، وهو مذهب **إمام الحرمين**.

الثاني: أن العلم بالنتيجة عادي يمكن تخلف عن المنظر لأن النظر مخلوق لله تعالى والعلم بالنتيجة يوجد عنده لا به وهذا مذهب **الشيخ الأشعري**.

الثالث: أن العلم بالنتيجة متولد عن النظر بجعل النظر مقدوراً للناظر مباشرة، فالنتيجة متولدة عنه كتولد حركة الخاتم عن حركة الإصبع وهذا **مذهب المعتزلة** البانين له على أصل مهدوم[١] وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه.

الرابع: أن النتيجة معلول للنظر وهو علة، وهذا **مذهب الفلاسفة** القائلين بتأثير العلّة وهو باطل لأن العلة لا تفارق معلولها والنظر لا يجامع النتيجة لأنه ضد العلم فلا يجامعه.



---

(١) **الأصل المهدوم**: أي غير القويم.

خاتمة الرسالة

●

[وخطأُ البُرْهان حيثُ وُجدا في مادةٍ أو صُورةٍ فالمبتدا
في اللّفظِ كاشْتراكٍ أو كجَعْلِ ذَا تباينٍ مثلَ الرّديفِ مأْخَذا
وفي المعاني لالتباسِ الكاذبة بذات صدقٍ فافهم المخاطَبَة
كمثلِ جعل العَرَضي كالذّاتي أو ناتجٍ إحدى المقدّماتِ
والحكمُ للجنِسْ بحكم النّوع وجعلِ كالقطعيّ غيرَ القطعيّ
والثاني كالخُروج عن أَشْكالِه وتَرْكِ شرطِ النتج من إِكْمَالِه]

أقول:

الواجب في صحة النتيجة **الاحتراز**[1] عن الخطأ في القياس، والخطأ تارة يكون من جهة مادة القياس وتارة من جهة صورته، **والأول** إما من جهة **اللفظ** أو من جهة **المعنى**.

أما من جهة **اللفظ** فكاستعمال **اللفظ المشترك في** القياس فيشبه المراد بغيره **كقولك**: هذه عين أي شمس، وكل عين أي تنبع الماء سيّالة، ينتج هذه سيالة. وهو باطل لعدم تكرر الحد الوسط، إذ محمول الصغرى غير موضوع الكبرى. أو استعمال المباين كالمرادف **كقولك: هذا سيف وكل سيف صارم ينتج هذا صارم وهو باطل من جهة جعل صارم الذي هو السيف بقيد كونه قاطعاً مرادفاً للسيف الذي هو الآلة المعلومة لا بهذا القيد وهو مباين له.**

(١) **الاحتراز عن الخطأ**: الاحتراس من الوقوع فيه.

وأما من جهة **المعنى** فبأن تلتبس قضية كاذبة بقضية صادقة **كقولنا**: الجالس في السفينة يتحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد ينتج الجالس في السفينة لا يثبت في موضع واحد، والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية التي هي محمولة القضية الأولى كالحركة الذاتية التي هي موضوع الثانية، أو من جهة جعل النتيجة أحدى المقدّمتين بتغييرها **كقولنا**: هذه نقلة وكل نقلة حركة، ينتج: هذه حركة. وهذه النتيجة إحدى المقدمتين بتغييرها كقولنا: هذه نقلة وكل نقلة حركة، ينتج: هذه حركة وهذه النتيجة إحدى المقدمتين.

ويسمى ذلك **مصادرة عن المطلوب** وهو مردود، من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين فلم يحصل علم زائد عليها، أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع، **كقولنا**: الفرس حيوان وكل حيوان ناطق ينتج: الفرس ناطق وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان الذي هو جنس، بحكم الإنسان الذي هو نوع أو من جهة جعل الأمر الوهميّ غير القطعي كالقطعي، **كقولك** في رجل يخبط في البحث وهو بعيد عن الفهم هذا يتكلم بألفاظ العلم وكل من يتكلم بألفاظ العلم عالم، ينتج هذا عالم. وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها.

وأما الخطأ الواقع في القياس من جهة صورته فبأن لا يكون على هيئة شكل من الأشكال الأربعة **كقولنا**: كل إنسان حيوان وكل حجر جماد، وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيادة الإيضاح للمبتدىء، أو يكون فاقد شرط من شروط الإنتاج المتقدمة للأشكال الأربعة. كأن تكون صغرى الشكل الأول المشترط إيجابها سالبة أو تكون كبراه المشترط كليتها جزئية. **كقولنا في الأولى**: لا شيء من الإنسان بحجر وكل حجر جسم ينتج لا شيء من الإنسان بجسم وهو باطل **لفقد الشرط** وهو إيجاب الصغرى.

وفي الثانية كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الإنسان فرس وهو باطل **لفقد الشرط** وهو كلية الكبرى. وقس على ذلك فقد أيّ شرط من شروط الأشكال الباقية.

ثم قال:

[هَذا تمامُ الغَرض المَقْصودِ	**من أمّهات المنطِق المَحْمودِ**[١]
قدِ انْتَهى بِحَمْدِ ربّ الفَلَقِ	**ما رمْتُه من فنّ علمِ المَنطقِ**
نظَمَهُ العبدُ الذليلُ المفتقِر	**لرحمةِ المَولى العَظيمِ المُقْتَدِر**
الأخضرِيُّ عابدُ الرحْمٰنِ	**المُرتجي من ربّه المَنّانِ**
مغفرةً تحيطُ بالذّنوبِ	**وتكشفُ الغَطا عنِ القُلوبِ**
وأن يثيبَنا بجنّة العُلى	**فإنه أكرَمُ من تفضّلا]**

أقول:

الأمهات جمع أم وأم كل شيء أصله. وتقدّم مرادفة الأصل للقاعدة، والمحمود الخالص من كلام الفلاسفة والعقائد المنابذة للشريعة.

والفلق الصبح **ونظمه** من النظم هو الكلام المقفى الموزون[٢]. قصداً وهذا النظم من **بحر الرجز** وأجزاؤه **مستفعلن** ست مرات.

والعبد المتصف بالعبودية وهي غاية التذلل والخضوع، وليس للعبد وصف أشرف منها. ولهذا قدم موصوفها على غيره. **ورحمة الله** إحسانه أو إرادة إحسانه فهي من صفات الأفعال على **الأول**، ومن صفات المعاني على **الثاني**.

---

(١) **أمّهات الشيء**: أموره الرئيسة. أراد **بالمنطق المحمود**: المنطق المؤدي إلى الصواب والحقّ.

(٢) **الكلام المقفّى الموزون**: هو الكلام المنظوم وفق بحور الشعر، وخلافه الكلام المنثور.

والمرتجى المؤمن **والمنان** فعّال من المنّ وهو تعداد النعم وهو محمود من الله مذموم من الخلق **والمغفرة** الستر، ومعنى **إحاطتها** بالذنوب ستر جميعها.

وكشف الغطاء عن المطلوب عبارة عن زوال الران عنها، **والثواب** جزاء العمل، **والعمل** لأجل الثواب غير مذموم وإن كان العمل لذات الله تعالى تعظيماً له أكمل منه.

وقوله فإنه أكرم إلخ علة لقوله المرتجى إلى هنا أي إنما أملت منه هذه الأمور لأنه أكرم من تفضل بها **وأفعل التفضيل** ليس على بابه إذ الكرم حقيقة ليس إلا له سبحانه. ولا يخفى ما في طلب المغفرة أوّلاً وطلب الثواب ثانياً من التخلية والتحلية.

ثم قال:

[وكُنْ أَخي للمبتدي[1] مُسَامِحاً	**وكـنْ لإصلاحِ الفَسـاد ناصِـحـاً**
وأصـلـحِ الـفَـسـادَ بـالـتـأمّـل	**وإن بَـديـهَـة فـلا تَـبَـدّل**
إذ قيـلَ كَمَا يعرفُ صحيحَا	**لأجـلِ كـون فـهـمـه قـبـيـحَـا**
وقلْ لمنْ لمْ ينتصفْ لمقصدِي	**الـعـذر حـقّ واجـبٌ لـلـمُـبْـتـدِي**
ولـبـنـيّ إحـدى وعـشـريـن سـنَـة	**مـعـذورةٌ مـقـبـولـةٌ مـسـتـحـسـنَـة**
لا سـيّـمـا فـي عـاشِـر الـقُـرون	**ذي الـجـهـل والـفـسـاد والـفـتـون]]**

أقول:

طلب المصنّف متعطفاً، ممن نظر في كتابه أن يسامحه من زلل وقع له فيه، وأن ينصح في إصلاحه، وأن يتأمل في ذلك ولا يعجل. لأن الغالب على المستعجل عدم الإصابة وتزييف الصحيح لقبح فهمه.

---

(١) **المبتدي**: تخفيف المبتدىء، وهو يعني به طالب علم المنطق المتدرج في سلم العلوم.

إذ لو كان فهمه حسناً لما استعجل، ثم إن المصنّف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب أي المقصود من كلامه، العذر حقّ للمبتدىء متأكد ينبغي أن يلتمس له. فإنه ابن إحدى وعشرين سنة ومن هذا سنة معذرته مستحسن قبولها خصوصاً وهو في القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن والقرن مائة سنة، وقيل غير ذلك. فإن قلت قوله وكن لإصلاح الفساد إلخ يغني عن قوله وأصلح الفساد فما فائدة ذكره بعد؟. قلت: إنه لا يغني عنه لأن الأول أمر بإصلاح الفساد والثاني أمر بإصلاح مع التأمل، لامع السرعة فمفاد الأول غير مفاد الثاني.

ثم قال:

[وكانَ في أَوائل المحرّم ... تأليفُ هذا الرَجَز المُنَظّم

من سنةِ إحدى وأربَعين ... من بعدِ تسعةٍ من المِئين

ثم الصلاة والسلام سرمَدَا ... على رسولِ الله خيرِ من هَدَى

وآلهِ وصحبه الثقات ... السالكينَ سبلَ النّجاة

ما قطعت شمسُ النّهار أبرجا ... وطلعَ البدرُ المنيرُ في الدّجى]

أقول:

أخبر المصنِّف أن تأليف هذا الرجز كان في أول المحرم سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وتقدم معنى الصلاة؛ **والسلام** الأمان من النقائص **والسرمد** الدائم، وتقدم معنى الآل والصحب وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب وقوله ما قطعت شمس النهار إلخ. المقصود منه التعميم في جميع الأوقات كما أن قوله فيما تقدم ما دام الحجا إلخ؛ **والأبرج** جمع برج وهو اسم لجزء من اثني عشر جزءاً من الفلك الثامن، وهو مقسوم ثلاثين جزءاً كل جزء يسمى درجة، والشمس تقطع في كل يوم

درجة فتقطع الفلك في ثلثمائة وستين يوماً وهي عدد السنة الشمسية. **والبدر** اسم للقمر ليلة أربعة عشر يوماً من الشهر العربي، **والدجى** جمع دجية وهي الظلمة.

وهذا آخر ما أردنا كتابته، ونسأل من وفّقنا له أن ينفع به، إنه على ذلك قدير، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

تمّ بعون الله وحمده

تحقيق

شرح الدمنهوري على سلّمه

«إيضاح المبهم من معاني السلّم»

والذي سمّيناه:

«رسالة في المنطق»



المراجع

●

١ ـ **الجرجاني**: التعريفات.
٢ ـ **ابن خلدون**: المقدّمة.
٣ ـ **ابن سينا**: الإشارات.
٤ ـ **ابن سينا**: النجاة.
٥ ـ **التّهانوي**: كشاف اصطلاحات الفنون.
٦ ـ **الغزالي**: معيار العلم.
٧ ـ **عبد الرحمن بدوي**: ربيع الفكر اليوناني.
٨ ـ **عبد الرحمن بدوي**: أفلاطون.
٩ ـ **عبد الرحمن بدوي**: أرسطو.
١٠ ـ **عبد الرحمن بدوي**: منطق أرسطو ١ ـ ٣.
١١ ـ **علي سامي النشّار**: المنطق الصوري.
١٢ ـ **علي سامي النشّار**: مناهج البحث عند مفكري الإسلام.
١٣ ـ **علي سامي النشّار**: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام.
١٤ ـ **أحمد فؤاد الأهواني**: فجر الفلسفة اليونانية.
١٥ ـ **زكي نجيب محمود** (وآخرون): الموسوعة الفلسفية المختصرة.
١٦ ـ **روزنتال**: الموسوعة الفلسفية.
١٧ ـ **جميل صليبا**: المعجم الفلسفي.
١٨ ـ **يوسف كرم**: تاريخ الفلسفة اليونانية.
١٩ ـ Tricot: Traité de Logique formelle.
٢٠ ـ Hamelin: Le systeme d'Aristote.
٢١ ـ Luquet: Logique Formelle.

فهرس الكتاب

●

هذا الكتاب

•

موضوع هذه الرسالة إنما هو علم المنطق المعروف بـ «المنطق الصّوري» أو منطق أرسطو كبير فلاسفة اليونان، دون أن ننكر دور من تقدّمه في هذا الباب لا سيما أستاذه أفلاطون وقبله سقراط.

والمنطق الصّوري هو أيضاً المنطق الكلاسيكي القديم وهو غير المنطق الحديث الذي أرسى قواعده وأصوله عدد من كبار المفكرين أمثال بيكون وديكارت وراسل وهوايتهد وبوانكاريه وديوي...

ولئن كان المنطق الحديث أو المادي صورة بارزة للتطور الثقافي، فإن المنطق الصّوري القديم يظلّ الركيزة المحورية الأساسية التي لا غنى عنها في البحث عن الحقائق والمعطيات الموضوعية، فهو الجامع لشرائط القياس والاستنتاج، وهو الآخذ بيد الرّيضين نحو آفاق المعرفة الواسعة.

د. عمر الطبّاع

ISBN 9953-436-39-8
9 789953 436395